

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٢٥

الخميس، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البندان ١٢٥ و ١٢٦ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

مشروع مقرر (A/75/L.7/Rev.1)

مشروع تعديل (A/75/L.15)

والجمعية العامة، بوصفها أكثر هيئات الأمم المتحدة تمثيلاً، تتمتع بصلاحيات لا مثيل لها للدعوة إلى الاجتماعات. وهنا يمكن لجميع الدول الأعضاء أن تناقش المسائل والحلول التي تعبر الحدود الوطنية. وتعزيز الجمعية العامة أمر حيوي، ومن المهم أيضاً تحسين فعالية الأمم المتحدة. وقد عززت عملية التنشيط الجمعية العامة بزيادة شفافية العمليات الهامة وتحسين الأداء الوظيفي الشامل لمنظمتنا.

وخلال هذه الدورة، أشجع الأعضاء على العمل على تحديد وتنفيذ الممارسات لتحسين فعالية وكفاءة هذه الهيئة. فالمنظمة الجامدة لن تبقى مهمة أبداً.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر سعادة السيدة إغريسييلدا أراسلي غونزاليس لوبيس، الممثلة الدائمة للسلفادور، وسعادة السيد ميشال ميلانار، الممثل الدائم لسيلوفاكيا، على توليهما لدور الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة في هذه الدورة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في المناقشة العامة التي جرت هذا العام، تعهد قادة العالم بتقديم دعمهم القوي لتعددية الأطراف والأمم المتحدة بوصفها أكثر النظم فعالية في التصدي للتحديات العالمية، بما في ذلك وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتغير المناخ. وفي هذا العام، إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإننا نفكر في الأمم المتحدة التي نحتاجها لتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه. نحن بحاجة إلى نظام صالح لتحقيق الغرض المنشود ويمكن أن يحقق المطلوب منه للناس الذين نخدمهم.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



مسؤولية مشتركة عن إحراز التقدم الذي تشتد الحاجة إليه في عملية المواءمة، التي يجب أن تظل شاملة للجميع وأن تقودها الدول الأعضاء حتى تكون فعالة.

وأشجع جميع الأعضاء على مواصلة المشاركة في هاتين العمليتين التكميليتين الراميتين إلى تنشيط الجمعية العامة. وأنا وفريقي على استعداد لدعمهما في هذا العمل الحاسم.

وبعد ظهر اليوم، ستنظر الجمعية العامة في مشروع مقرر (A/75/L.7/Rev.1) ومشروع تعديل (A/75/L.15) بشأن إجراء لاتخاذ القرارات في الجمعية العامة عندما يتعذر عقد اجتماع بالحضور الشخصي. وكما ذكرت في رسائلي وفي وقت سابق اليوم، فقد واصلت العمل بغية تجاوز الانقسامات بشأن هذا الموضوع. وإنني أدرك تماما الحساسيات وتعقد المسائل المطروحة. ومنذ أن توليت مناصبي، التقيتُ مع الممثلين الدائمين في سياقات مختلفة وناقشت معهم هذه المسألة، سعياً إلى الجمع بين الوفود بروح تعاونية لإيجاد حلول خلاقة بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في استمرارية تصريف الأعمال.

ومن واجبنا تجاه الناس الذين نمثلهم إيجاد سبل لتمكين الجمعية العامة من العمل بفعالية والإبقاء على وجاهتها في إطار الميثاق والنظام الداخلي. وبطبيعة الحال، فإن شكل ونطاق وخصائص تلك الحلول أمور يقررها أعضاء الجمعية العامة من خلال الأدوات المتاحة لديهم. وأكرر مناشدتي جميع الأعضاء أن يواصلوا العمل معا لتعزيز دور الجمعية العامة وأدائها.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين لعرض مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1.

السيد فينافييسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني أن أعرض مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، المقدم بالنيابة عن المجموعة الأساسية المؤلفة من أيسلندا وجامايكا وكرواتيا وقبرص وكرواتيا ومالطة ونيوزيلندا والسويد وقطر وبلدي

وأطلع إلى تقرير الأمين العام عن أثر كوفيد-19 على أعمال الجمعية العامة، وهو ما طلبه آخر قرار بشأن تنشيط الجمعية العامة (القرار 74/303). وستكون هذه فرصة للتفكير في الخطوات التي اتخذها الأعضاء للتكيف مع التحديات غير المتوقعة الناشئة عن الوباء.

ويجب أن تكون أساليب العمل فعالية بما فيه الكفاية لمواصلة عملنا الهام، ولا يمكن أن يُنظر إلى الجمعية العامة على أنها تقف مكتوفة الأيدي بينما يحاول العالم من حولنا مواجهة أحد أكبر التحديات هذا الجيل.

والمشاورات الحكومية الدولية بشأن مواءمة جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية فرصة حاسمة للنظر في جداول الأعمال التي توجه عملنا. ولا بد من وضع رؤية شاملة وكلية لجدول الأعمال على نطاق الهيئات الرئيسية لضمان زيادة أهمية هذه الهيئات وقدرتها على تحقيق الغرض المنشود.

ولذلك حرصت على تعيين ميسرتين مشاركتين تتمتعان بالخبرة من أجل المواءمة. وأشكر سعادة السيدة دارجا بافداز كوريت، الممثلة الدائمة لجمهورية سلوفينيا، وسعادة السيدة رباب فاطمة، الممثلة الدائمة لبنغلاديش، على توليهما هذه المسؤولية الهامة.

وقد أظهرت المناقشات السابقة الدعم الواسع النطاق من الدول الأعضاء لتحسين اتساق جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئتهما الفرعية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وأعترم الاجتماع بانتظام بالميسرتين المشاركتين ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورؤساء اللجان الرئيسية، ومع المكتب من أجل إعداد برنامج الاجتماعات للمشاورات المتعلقة بالمواءمة التي ستجرى في عام 2021. وتقع على عاتقنا

نفسها (القرار ٣٠٧/٧٤) لم يُتخذ إلا بعد أن تتمكن من الاجتماع وجاهايا مرة أخرى. أما وقد أخذتنا المسألة على حين غرة من دون أن نكون مستعدين لها فإنه لأمر مؤسف، وأما أن تأخذنا مرة أخرى فإنه خطأ لا يغتفر. ولهذا السبب بادرننا إلى البناء على العمل الذي أُنجز أثناء الإغلاق تحت القيادة القديرة للسفير راتراي، ممثل جامايكا، وأصبح بمقدورنا الآن أن نطرح إجراء للتصويت في الجمعية العامة في الأوقات التي لا يتيسر فيها عقد الجلسات وجاهايا. إننا نريد أن نقوم بعملنا وجاهايا مادام بإمكاننا أن نفعل ذلك بآمان، ونريد أن نتخذ قراراتنا في هذه القاعة كلما أمكن ذلك. وسنعمل معكم، سيدي الرئيس، ومع الأمم المتحدة ومدينة نيويورك من أجل تحقيق أفضل سيناريو ممكن، ولكننا نرى أن من واجبنا أن نستعد أيضا للأسوأ.

لقد حوّل مجلس الأمن نفسه إجراء التصويت في الأوقات التي لا يكون فيها عقد الجلسات وجاهايا ممكنا، كما ينبغي له في الأحوال العادية. ويجب على الهيئة الحكومية الدولية العالمية في منظومة الأمم المتحدة - الجمعية العامة - أن تحذو حذو المجلس.

بالإضافة إلى البناء على مشاوراتنا الجماعية المكثفة خلال الأشهر الأولى من السنة، فقد شاركنا بشكل مكثف في هذا النص، حيث شرعنا في مشاورات مفتوحة، وقمنا بذلك على الصعيد الثنائي وغيره من الصُعد. ونود أن نشكر جميع الوفود التي طرحت أسئلة، وقدمت تعليقات وأعربت عن شكوكها، ونتيجة لذلك أصبح بوسعنا الآن أن نقدم نصا قادرا على مراعاة الشواغل المعرب عنها إلى أقصى حد ممكن، ويحظى بأقوى تأييد ممكن لدى الأعضاء.

أود أن أبرز بإيجاز بعض جوانب النص التي خضعت لمناقشات متعمقة، وكذلك لمزيد من التنيقيات والصلق.

أولا، ارتأى عدد من الدول أن ثمة حاجة إلى ضمانات لكي يكون للأعضاء سيطرة على قرار عدم إمكانية عقد اجتماعات

ليختشتاين، بالإضافة إلى ذلك، باسم جميع المشاركين في تقديم مشروع القرار الواردة أسماؤهم في الوثيقة: بربادوس وكولومبيا والدانمرك والجمهورية الدومينيكية وجورجيا وهنغاريا وهندوراس وجورجيا والهند والنرويج وجمهورية كوريا وسان مارينو. ومنذ نشر الوثيقة، أضافت الوفود التالية أسماءها أيضا لقائمة مقدميه: إستونيا وإكوادور وأندورا وأوكرانيا وبلجيكا وبنما وبيرو وعمان وسيراليون وفنلندا وكندا ولكسمبرغ وليتوانيا ولبنان ولكسمبرغ وموناكو ونيجيريا وهولندا.

في البداية، نود أن نشكركم على قيادتكم، سيدي الرئيس، وأن نعرب عن الامتنان لقدرتنا على الاجتماع في هذه القاعة بالحضور الشخصي، وإن كان ذلك في ظل ظروف غير كاملة وصعبة. ونأمل أن تتمكن من مواصلة عملنا وفقا لطريقة العمل التي عملنا بموجبها منذ أوائل أيلول/سبتمبر في الأسابيع المقبلة، وأن تتمكن من تتويج عمل اللجان الرئيسية والجلسات العامة بهذه الطريقة بنتيجة ناجحة قبل الأعياد، وهو إنجاز ينبغي أن نفخر به جميعا.

وفي الوقت نفسه، وإذ ننظر بثقة إلى التحديات التي تنتظرنا، فقد حان الوقت أيضا للاستعداد لظروف أقل ملاءمة، مثل تلك التي واجهناها في وقت سابق من هذا العام خلال فترة الإغلاق. لقد أخذنا على حين غرة، كما ذكرتم مرارا وتكرارا، سيدي الرئيس، ولم نكن مستعدين في ذلك الوقت. ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للجمعية العامة والمنظمة فحسب، بل لمعظم أنظمتنا الوطنية، بل وفي العالم بأسره. إن عدم تأهبنا، في الجمعية العامة، أدى بنا إلى أن نشهد شهورا صعبة كانت أقل إنتاجية مما كان ينبغي لها، نظرا لتوقعات العالم من الأمم المتحدة في أوقات أزمة صحية عالمية وجائحة.

إن عجزنا عن تطبيق نظامنا الداخلي أو اللجوء إلى صنع القرار بالطريقة المتوخاة للجمعية العامة أدى إلى الشلل والجمود، وأدق مثال على ذلك هو أن قرارنا الشامل جدا بشأن الجائحة

كثيرا من القرارات تتخذ بموجب هذا الإجراء. ولا نريد ذلك أيضا، وقد أدخلنا أحكاما واضحة بهذا الشأن في النص.

ثالثا، نحن حساسون جدا لمسائل قدرة الدول الصغيرة. إنني أمثل واحدة من أصغر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومجموعة المشاركين في تقديم مشروع القرار مؤلفة من مجموعة من الدول الصغيرة والدول التي تتعاطف بشدة مع قضايا الدول الصغيرة. لذلك أدخلنا في النص صيغة تعالج مسائل القدرات وتمنح الأمانة العامة ولاية واضحة لمساعدة الدول في الصمود أمام التحديات التي قد تواجهها.

رابعا وأخيرا، أعرب بعض شركائنا أيضا عن شواغل أمنية، وهي شواغل نأخذها بجدية ونعتقد أنها ذات أهمية قصوى لنظام تصويت متين. ونحن ممتنون لأن الإجراء المنصوص عليه في القرار يمكن أن ينفذ من خلال منصة ثبت أنها قابلة للتطبيق وجدية بالثقة لعدد لا بأس به من السنوات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطابع العام لعملية التصويت له أهميته بطبيعة الحال، وكذلك إمكانية أن يتحقق كل وفد من أن تصويته قد تم بدقة، تماما كما نعمل في هذه القاعة بوصفه إجراء طبيعيا.

لقد عملنا جاهدين على تقديم نص بالشكل المعروض علينا اليوم. ونشعر بالارتياح لأننا تمكنا من إنتاج نص يلقي تأييدا ساحقا بين شركائنا. إن التدبير المعروض علينا يكتسي أهمية جوهرية، ولكن في الوقت نفسه أساسي جدا. وكان أخرى بالجمعية العامة أن تتناول هذه المسألة عندما دخلنا عملية الإغلاق، وأتيحت لنا الآن فرصة لضمان أن النظام الداخلي للجمعية، والذي يشكل التصويت جزءا حاسما منه، قد اتبع بشكل وثيق قدر الإمكان، في الأوقات التي لا تستطيع فيها الجمعية الاجتماع وجاهيا. وتعلمنا تجربتنا الجماعية في وقت سابق من هذا العام، ذلك أن وجود إجراء للتصويت فحسب إنما هو في الواقع عنصر رئيسي في جهد حقيقي لبناء توافق الآراء. وإذا كان بوسع كل دولة عرقلة أي قرار في أي وقت،

وجاهية. وترتكز اللغة في نصنا على الممارسة السابقة، بما في ذلك عندما قمت يا سيادة الرئيس بإبلاغ الأعضاء أخيرا بأن المبنى قد أغلق بسبب عدد من الإصابات جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبالإضافة إلى ذلك، فإن إمكانية إجراء التصويت الإلكتروني تحول دون وجود حالة يمكن فيها لرئيس الجمعية العامة أن يتصرف ضد إرادة أغلبية الدول الأعضاء.

ثانيا، نود أن نؤكد أن الإجراء الذي نقترح اعتماده يتميز بأضيق نطاق ممكن للتطبيق. وأود أن أشير أولا إلى أن ذلك يقتصر على ظروف استثنائية جدا، ويجدر بنا أن نذكر أنفسنا بأن تلك الظروف لم تحدث حتى الآن إلا مرة واحدة في تاريخ الجمعية الذي دام ٧٥ عاما. والنقطة الثانية أن الإجراء لا ينطبق إلا إذا عجزت الجمعية عن الاجتماع لفترة طويلة من الزمن. إن الحالة الأخيرة للإغلاق المؤقت لمباني الأمم المتحدة لن تنطبق في العادة، ونتوقع أن تقوم الرئاسة بإجراء التعديلات اللازمة على الجدول الزمني، وهو ما تمكنت من القيام به، سيدي، حتى في أكثر أوقات عمل الجمعية ازدحاما. والنقطة الثالثة، إذا كان مؤيدو القرار لا يرغبون في أن يُعتمد نصهم في إطار إجراء التصويت الإلكتروني، يصبح عندها التأجيل هو الخيار الواضح. وفي الوقت نفسه، نرى أن من المهم جدا ألا يُقيد نطاق التطبيق على النحو الذي اقترحه مؤيدو مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.15.

ينبغي أن تكون الجمعية قادرة على التصدي لأي حالة من الأزمات واتخاذ قرارات ذات أهمية سياسية. بيد أن القيود المقترحة لم تمكن الجمعية حتى من اعتماد القرار الشامل بشأن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن الواضح أيضا أن هذا التحديد لنطاق العمل لا يتفق مع النظام الداخلي للجمعية. ومع ذلك، نتشاطر تماما شواغل الذين لا يريدون أن يروا عددا

آخرون في آخر لحظة فلا علاقة لها بالإجراء المنصوص عليه في الوثيقة A/75/L.7/Rev.1 وتتناول إلى حد كبير استمرارية تصريف الأعمال بينما بوسعنا الاجتماع وجاهيا. ويسعدنا أن نشارك في تلك المناقشة، بيد أنها مناقشة مختلفة.

لذلك، نحن مقتنعون بأنه يتعين علينا العمل على نحو حاسم الآن لتزويد الجمعية العامة بالإجراء الذي نقترحه، نظرا لتدهور الأوضاع في المدينة. نأمل، يا سيادة الرئيس، أن تتمكنوا من حشد الجهود وراء هذه القضية ومعارضة أي مساعٍ إجرائية لتأخيرها أو تأجيلها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا لعرض مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.15.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدخل مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.15، باسم البلدان العشرة التالية: الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوروندي، والجمهورية العربية السورية، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) والكاميرون، وميانمار، ونيكاراغوا، وبلدي، كوبا.

مشروع التعديل له غرضان: فهو لا يشكل بأي حال من الأحوال محاولة لتهديد وجود الآلية التي يقترح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/75/L.7/Rev.1 إنشائها.

أولا، سيزيد التعديل مشاركة الدول الأعضاء، عن طريق مكتب الجمعية العامة، في المقرر لتفعيل استخدام الآلية التي يعترزم مشروع المقرر إنشاؤها، إذا اقتضت الظروف ذلك.

ثانيا، سيساعد مشروع التعديل على كفاءة ألا تستخدم هذه الآلية ذات الطابع الاستثنائي إلا لاتخاذ إجراءات بشأن المسائل التي تشكل عاملا أساسيا لحيوية الجمعية العامة وسير أعمالها، من قبيل مسائل الميزانية، وتمديد الولايات التي اعتمدها الجمعية العامة، وتأجيل أو إعادة تحديد موعد الجلسات أو

فإنه ببساطة لا يوجد أي حافز على التوصل إلى حل وسط في المفاوضات، وهو في نهاية الأمر ما يُمكن من التوصل إلى توافق في الآراء.

في أيلول/سبتمبر، اجتمعنا على نحو غير عادي للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمنظمتنا وأسبوع لعقد اجتماعات رفيعة المستوى. وكان الالتزام القوي بتعددية الأطراف هو الحصيلة الرئيسية لذلك الأسبوع الذي عقد في أيلول/سبتمبر، حيث أوضح عدد هائل من الدول أننا بحاجة إلى مزيد من الأمم المتحدة، وليس أقل، وإلى أمم متحدة أفضل، وليس أما أكثر عجزا. والجمعية العامة تمثل حجر الأساس لتعددية الأطراف، إذ أنها الهيئة المركزية في منظومة الأمم المتحدة لصنع القرار ووضع المعايير. ويجب أن تكون في جميع الأوقات قادرة على اتخاذ القرارات، بل وأكثر من ذلك في أوقات الأزمات القصوى التي ستكون موجودة حتما في كل مرة لا نستطيع فيها الاجتماع شخصيا. ولذلك فإن تأييد مشروع المقرر هذا اليوم، ومعارضة المحاولات الرامية إلى تأجيله أو تخفيفه، ما هو بالتالي إلتعبير عن الإيمان بدور الجمعية وقيمتها ومدى أهمية الاستماع إلى صوتها عندما تمس الحاجة إلى ذلك.

أخيرا، اسمحوا لي أن أتطرق إلى مسألة تمم العديد من الوفود في هذه القاعة اليوم. لقد سمعنا في مناقشاتنا مع الزملاء أن الكثيرين منهم يرغبون في أن ينتهي بنا الأمر إلى اتخاذ قرار بتوافق الآراء، وأن نكرس ما يلزم من الوقت لذلك. وأود أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، وإلى جميع الذين أعربوا عن هذا الرأي بأن هذا هو المنطلق الذي بدأنا منه هذه الممارسة. لقد تكلمنا بحسن نية مع كل وفد أبدى انفتاحا على العمل على نص توافقي. وقد توصلنا إلى استنتاج مؤسف ولكنه واضح، أي أن هناك دولا لا يمكننا أن نجعلها تأخذ زمام هذه المبادرة. ومشروع التعديلات المعروض علينا يوضح هذا الأمر تماما، لأنها لا تتفق مع الغرض من الإجراء ذاته. أما المقترحات التي عممها

بأن تكون منظمتنا مناسبة للغرض. في ذلك السياق، ونؤكد من جديد أن تنشيط أعمال الجمعية العامة يظل عنصراً حاسماً في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وفي الواقع إن تنشيط الجمعية العامة يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز منظومة الأمم المتحدة الأوسع، وتحسين الإدارة العالمية، وتعزيز تعددية الأطراف.

مثل هذا العام تحدياً خاصاً. إذ أن الحالة المؤسفة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد شكلت بالفعل تحديات غير مسبقة أمام استمرار العديد من الاجتماعات الهامة للعمليات التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة خلال الدورة السابقة. ومع ذلك، نجحنا في اختتام أعمال الفريق العامل المخصص، بما في ذلك مناقشاته المواضيعية الأربع والقرار السنوي بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

بينما تمكنت الجمعية العامة من التكيف مع هذا الوضع غير المسبوق، تود الحركة مع ذلك أن تؤكد الطابع الاستثنائي لأساليب العمل الحالية في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والأهمية الحاسمة للامتنال الصارم للنظام الداخلي للجمعية العامة والالتزام به، وهو الأمر الذي يجب أن يستمر في توجيه عملنا.

وعلاوة على ذلك، نرى أن من المهم أن نعترف بأن جميع قرارات الجمعية العامة بشأن تنشيط أعمالها تسهم في تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وكفاءتها وفعاليتها.

في ذلك الصدد، تؤكد مجدداً حركة عدم الانحياز أهمية القرار ٣٤١/٧٣ والقرارات السابقة التي اتخذت بتوافق الآراء بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، على النحو المبين في القرار ٣٠٣/٧٤، الصادر في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. ونلاحظ مع التقدير أن الجمعية العامة وافقت على أن القرار ٣٤١/٧٣ برمته سيشكل الأساس لعمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

المناسبات التي تصدر الجمعية العامة تكليفاً بها. وفي رأينا أن مشروع التعديل سيسهم في ضمان التوازن في مشروع مقرر لا يوجد توافق في الآراء بشأنه، لأسباب منها أن الدول الأعضاء لن تكون لها سيطرة كبيرة على تفعيل الآلية الجديدة ولأن المشروع الحالي سيسمح باستخدامها بإفراط، مما لا يتناسب مع طابعها الاستثنائي.

أود أيضاً أن أذكر أنه طوال المفاوضات راعت وفودنا الشواغل المتعلقة بمشروع التعديل بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب. ولكن نظراً لعدم إبداء مرونة تذكر بشأن هاتين المسألتين، أو حتى عدم إبداء أي مرونة، لم يكن لدينا أي بديل سوى تقديم مشروع التعديل هذا.

في هذا الصدد، نحض جميع الوفود على التصويت لصالح مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.15.

السيد بالصدیق (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

أود في مستهل كلمتي أن أهنئ السيدة إغريسيلا آراسيلي غونزاليس لوبيس، الممثلة الدائمة للسلفادور، والسيد ميشال ميلنار، الممثل الدائم لسيلوفاكيا، على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

اسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقدير حركة عدم الانحياز للرئيسة المشاركة المنتهية ولايتها، السيدة مارثا أما أكيا بوبي، الممثلة الدائمة لغانا، والرئيس المشارك الذي أعيد تعيينه، السيد ميشال ميلنار، على قيادتهما القديرة في توجيه عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السابقة للجمعية العامة.

إن الاحتفال هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة يمثل بالتأكيد معلماً هاماً في الحفاظ على الزخم بشأن مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة. إنها مناسبة لدعم القيم والمبادئ العالمية لميثاق الأمم المتحدة، ولكي نضمن

وتود حركة عدم الانحياز أن تؤكد مجدداً أن عملية اختيار وتعيين الأمين العام ينبغي أن تتم في إطار الامتثال الكامل لولاية الجمعية العامة، وفقاً للمادة ٩٧ من الميثاق وجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والتي يتم التوصل إليها بتوافق الآراء، ولا سيما القراران ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠.

ونرحب بإجراء المزيد من المناقشات في الفريق العامل المخصص بشأن جميع الخيارات المتعلقة بمدة ولاية الأمين العام وتحديداتها. وتشدد الحركة أيضاً على أن الإنجازات التي تميز بها انتخاب الأمين العام الحالي، فيما يتعلق بالشفافية والديمقراطية وشمولها جميع الدول الأعضاء، ينبغي الاستمرار في تطبيقها خلال عملية اختيار وتعيين الأمين العام المقبل والمقرر إجراؤها في عام ٢٠٢١.

في الختام، تكرر الحركة التزامها بالمشاركة البناءة في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة، بهدف تعزيز دور الجمعية بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي في مجال رسم السياسات في المنظمة. وسواصل تعزيز الشمولية والشفافية والكفاءة في الأمم المتحدة.

السيد عبيد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلى بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي: إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وميانمار وبلدي، ماليزيا.

في البداية، تود رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تعرب عن تقديرها للسيدة مارثا أما أكيا بوي، ممثلة غانا، والسيد ميشال ميلنار، ممثل سلوفاكيا على قيادتهما القديرة في تيسير عمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السابقة، بالرغم من التحديات العديدة المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وتهنئ الرابطة أيضاً السيدة إغريقيا أراسلي غونساليس لوبيز، الممثلة الدائمة للسلفادور، والسيد ميليار على تعيينهما وإعادة تعيينهما، على

بالإضافة إلى أن ذلك القرار يتضمن عناصر موضوعية تجسد العديد من مواقف بلدان حركة عدم الانحياز الثابتة منذ وقت طويل بشأن عدد من المسائل الهامة المتصلة بتنشيط أعمال الجمعية العامة، فإن ذلك النهج سيمكننا من البناء على التقدم المحرز حتى الآن ومعالجة بعض من أصعب المسائل المعروضة علينا.

وفي ذلك الصدد، ستواصل الحركة تقديم الدعم لتحقيق الشمولية والشفافية والكفاءة في الأمم المتحدة، وهي على استعداد للتعاون مع الرئيسين المشاركين ومع رئيس الجمعية العامة من أجل تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي في عملية رسم السياسات.

تود حركة عدم الانحياز في هذا الصدد أن تشدد على أهمية الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي الشامل والديمقراطي للأمم المتحدة، فضلاً عن ضرورة الاحترام الصارم للامتيازات التي تركز على الميثاق في الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة.

وتسلم حركة عدم الانحياز بأن أساليب العمل ليست سوى خطوة أولى نحو خطوات أخرى لإجراء تحسينات أكثر موضوعية تهدف إلى استعادة دور الجمعية العامة وتعزيز سلطتها. وما زلنا نشدد على ضرورة ترشيد عمل الجمعية. انطلاقاً من هذه الروح، ينبغي أن يظل عدد المناسبات الرفيعة المستوى والجانبية التي تُنظم بالتوازي مع المناقشة العامة عند الحد الأدنى الحاسم من أجل الحفاظ على قدسية تلك المناقشات والنهوض بها.

تعلق الحركة أهمية كبيرة على هدف تعزيز كفاءة وفعالية مكتب رئيس الجمعية العامة. بل إن هذا الهدف أكثر أهمية الآن في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، حيث أن المكتب يضطلع بدور أكبر في تمكين الجمعية العامة من تكييف أساليب عملها ومواصلة أداء وظائفها الأساسية.

ثانيا، فيما يتعلق بأساليب عمل الجمعية العامة، نؤيد ترشيد جدول أعمالها بمعالجة أي ثغرات وتداخلات وازدواجية فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثالثا، ما فتئت الرابطة تدعو إلى عملية اختيار شفافة ومفتوحة في اختيار وتعيين الأمين العام وغيره من الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد على أهمية ضمان التوزيع والتمثيل الجغرافيين العادلين، فضلا عن التوازن بين الجنسين في هذا الصدد.

أخيرا، تدعو الرابطة إلى زيادة المساءلة والشفافية، ابتداء من مكتب رئيس الجمعية العامة إلى تعزيز ذاكرتها المؤسسية. ونشيد بجهود الرؤساء الثلاثة السابقين في إعداد تقاريرهم وتسليمها إلى جميع الدول الأعضاء وتقاسمها معها. ونأمل أيضا أن يتمكن رئيس الجمعية العامة من مواصلة الكشف عن المعلومات ذات الصلة بشأن الالتزامات الرسمية للمكتب، وخاصة فيما يتعلق بعق اجتماعات مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة الأخرى. ونثني أيضا على مواصلة الحوارات الصباحية مع الممثلين الدائمين، والحوارات التفاعلية مع المرشحين لمنصب رئيس الجمعية العامة.

إن تنشيط أعمال الجمعية في إطار المجموعات المواضيعية الأربع سيسهم في استمرار تطور الأمم المتحدة بوصفها منظمة أساسية صالحة للغرض المتصل بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على استمرار التزام الرابطة بالمشاركة البناءة مع جميع الدول الأعضاء في مداولات الفريق العامل المخصص خلال هذه الدورة.

السيد كارازو (كوستاريكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتناول الكلمة بالنيابة عن البلدان الأعضاء الـ ٢٥ في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، وهي: الأردن، وإستونيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرتغال، وبيرو، والدانمرك، ورواندا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغابون، وغانا، وفنلندا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وملديف،

التوالي، بوصفهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص للدورة الحالية.

وترحب الرابطة بالقرار ٣٠٣/٧٤، الذي اتخذ بتوافق الآراء في ٤ أيلول/سبتمبر. ونعتقد أن المناقشات المواضيعية بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السابقة ستنهض برؤيتنا المتمثلة في جعل الجمعية العامة أكثر فعالية وأهمية للجميع. إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة توفر فرصة ذهبية لتنشيط أعمال الأمم المتحدة. مما لا شك فيه أن تنشيط أعمال الأمم المتحدة والجمعية العامة، بالذات، سيجعل المنظمة أكثر مساءلة أمام الشعوب التي نخدمها. وبالنظر إلى الطابع التمثيلي للجمعية العامة، وأولويتها ومصداقيتها، من الحيوي بالتالي ضمان فعاليتها وكفاءتها في أداء مهامها على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تود الرابطة أن تبرز النقاط التالية بشأن المجموعات الأربع في إطار هذه العملية الهامة.

أولا، فيما يتعلق بدور الجمعية العامة وسلطتها، تود الرابطة أن تؤكد من جديد الدور المركزي للجمعية ومصداقيتها بوصفها أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلا. إن الجمعية العامة بدءا بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات إلى وضع معاهدات تتعلق بحقوق الإنسان واعتماد أهداف التنمية المستدامة، ستواصل مداولاتها من أجل تحسين وحماية حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد أهمية استمرار جميع الدول الأعضاء في العمل معا لكي تضمن للجمعية العامة القدرة على تحقيق ذلك والإبقاء على أهميتها، حتى في الأوقات التي تواجه فيها تحديات كبيرة. كذلك سنواصل الدعوة إلى زيادة التآزر والاتساق والتنسيق بين عمل الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة. تلك العلاقة في غاية الأهمية لضمان تعاون أفضل بشأن المسائل التي تتطلب عملا منسقا من جانب الأمم المتحدة، وفقا لولاية كل جهاز فيها.

تتطلع مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية إلى مواصلة التعاون الممتاز الذي شهدناه بين الدول الأعضاء ومجموعات الدول، في ظل ظروف استثنائية، في المفاوضات خيال القرار ٣٠٣/٧٤، المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونحن ملتزمون بتعزيز الفريق العامل المخصص بوصفه منبرا وأداة فريدين للنهوض بأمر متحدة أكثر كفاءة وشمولا وتماسكا.

تعلق مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أهمية خاصة على ضمان الشفافية والإدماج في عمليات اختيار وتعيين الأمين العام وغيره من الرؤساء التنفيذيين. وكما نعلم جميعا، فإن الولاية الحالية للأمين العام تمتد حتى نهاية عام ٢٠٢١، مما يجعل هذه الدورة، أي الدورة الخامسة والسبعين، حاسمة لضمان أن تسترشد عملية اختيار وتعيين الأمين العام للفترة المقبلة بمبادئ الشفافية والشمولية، وفقا للقرار ٣٤١/٧٣. ولا يزال القرار ٣٢١/٦٩، و ٣٠٥/٧٠، المتخذان على التوالي في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، اللذان يشكلان حقا إطار عملية الاختيار والتعيين التاريخية والشاملة والشفافة للأمين العام الحالي، الأساس لجميع جهودنا.

إن مجموعتنا إذ تتطلع إلى عملية الاختيار والتعيين المقبلة، ترى أننا نواجه سيناريوهين: الأول يترشح فيه شاغل المنصب لإعادة انتخابه، والآخر ينطبق فيه تكرار كامل للعملية التي أجريت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، مع إمكانية إدخال المزيد من التحسينات. وفي إطار السيناريو الأول، نود أن نذكر بالفقرة ٤٣ من القرار ٣٤١/٧٣، التي تنص على "استكشاف إمكانية قيام الشاغل الحالي لوظيفة الأمين العام الحالي بتقديم بيان رؤية للفترة المقبلة وتقديم إحاطة إلى الدول الأعضاء بشأن مضمونه".

وبناء على ما تقدم، تدرك مجموعتنا أن هذا النص هو الحد الأدنى، وتتطلع إلى المشاركة مع جميع الأطراف ذات الصلة لاقتراح المزيد من التدابير لتعزيز شفافية العملية وشموليتها. ويمكن أن تشمل هذه التدابير إجراء مناقشات تفاعلية بين الأمين العام

والمملكة العربية السعودية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وبلدي كوستاريكا. وتشجع مجموعة إقليم العاصمة على زيادة شفافية وكفاءة الأمم المتحدة. ونعتقد أن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة السبيل الهام نحو تحقيق ذلك الهدف.

شكلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تحديات غير مسبقة للجمعية العامة، بما في ذلك استمرارها في العمل. ويجب أن تكون الجمعية العامة، بوصفها أهم منتدى حكومي دولي، قادرة على العمل على النحو الكامل في جميع الأوقات، ولا سيما في أوقات الأزمات. ولذلك، لا بد من ضمان أن تتخذ الجمعية العامة التدابير اللازمة للاستعداد بشكل أفضل لحالات الأزمات في المستقبل، بما في ذلك الحالات التي قد يستحيل فيها على أعضائها أن يجتمعوا وجاهيا. كذلك فإن إمكانية التصويت إلكترونيا عنصر لا غنى عنه في هذا الجهد ويمكن أن يساعد في ضمان تمكن الدول الأعضاء من ممارسة حقوقها في جميع الأوقات بموجب ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي.

نرحب أيضا باتخاذ الجمعية العامة بالإجماع القرار ٣٠٣/٧٤. ولئن كنا نفضل في البداية إجراء مفاوضات أكثر موضوعية بشأن المسائل التي كان من شأنها أن تمكننا من البناء على التقدم المحرز في القرارات السابقة، فقد تشرفنا بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن نص أكثر إيجازا ولكنه موضوعي. ونود أن نهنئ السيدة مارتا أما أكيا بوي، الممثلة الدائمة لغانا، والسيد ميشال ميلينار، الممثل الدائم لسيلوفاكيا، على توجيههما لعمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الرابعة والسبعين. كذلك نهنئ السيدة إغريسيلدا أراسي غونزاليس لوبيز، الممثلة الدائمة للسلفادور، والسيد ميلينار على تعيينهما وإعادة تعيينهما، على التوالي، بصفة رئيسيين مشاركين للفريق العامل المخصص خلال الدورة الخامسة والسبعين.

ضمان أكبر قدر ممكن من الشفافية والشمولية متوقع منا جميعاً لكون هذه المسألة بالغة الأهمية. وتتطلع المجموعة إلى العمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لضمان أن تتقيد العملية المقبلة لاختيار وتعيين الأمين العام تقيداً تاماً بالمبادئ الراسخة للشفافية والشمولية.

أخيراً، فيما يتعلق بمسألة الشفافية، ستظل مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية تتطلع إلى تقليد التقرير السنوي لمجلس الأمن لعام ٢٠٢٠، لا سيما بسبب التحديات غير المسبوقة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) فيما يتصل بعمل مجلس الأمن وتقريباً جميع البنود المدرجة في جدول أعماله. (تكلم بالإسبانية)

أود، أن أذكر بصفتي الوطنية، بأن تنشيط أعمال الجمعية العامة بالنسبة لكوستاريكا يعتبر أولوية وليس خياراً. ومن المسائل ذات الأولوية أيضاً أن نعتمد إجراء تصويتنا إلكترونياً على الفور. والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا ليس ما إذا كان ينبغي لنا أن نعتمد هذا الإجراء بعد ظهر اليوم، بل لماذا استغرقتنا كل هذا الوقت للقيام بذلك. وهناك العديد من الحجج المؤيدة وكذلك بعض المعارضين. وبالنسبة لمن يعارضون هذا الإجراء، فإن رد كوستاريكا هو أنه من غير المقبول بالنسبة لدولة صغيرة مثل دولتنا، أن لا تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ القرارات إلا بإجراء صامت، بدون أن يكون هناك خيار للتصويت، كما حدث خلال الأشهر الأولى من الإغلاق بسبب قرار المجلس. ومن الحيوي أن تكون لدينا خطة طوارئ لحالات كهذه. ولا يمكن تبرير عدم اتخاذ خطوات للتعامل مع تلك الحالات.

إن الإجراء المقترح الذي قُدم للاستعراض بعد ظهر اليوم مناسب لهذا الغرض ولا ينطبق إلا في الظروف الاستثنائية، أي عندما لا يكون من الممكن عقد اجتماعات وجاهية بسبب ما يشكله ذلك من مخاطر محددة وشبكة على صحتنا وأمننا. ولا ينطبق ذلك عندما يتسنى للجمعية العامة عقد جلساتها

والدول الأعضاء، وإجراء مشاورات مع المجموعات الإقليمية، وعقد اجتماعات مفتوحة مع الأعضاء والمجتمع المدني، من بين جهات أخرى.

أما السيناريو الثاني فسيشهد بدء العملية التي اضطلع بها في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، المحددة معالمها بوضوح في القرارين ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من تلك العملية. ومن بين هذه التوصيات، تود مجموعتنا أن تشير إلى وثيقة المساءلة والاتساق والشفافية بشأن "الدروس المستفادة فيما يتعلق باختيار وتعيين الأمين العام التاسع للأمم المتحدة في ٢٠١٥ و ٢٠١٦" (الوثيقة A/72/514، المرفق) التي أحييت إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن وعممت على جميع الدول الأعضاء في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ونود بصفة خاصة أن نستري انتباهكم، سيدي الرئيس، وانتباه الأعضاء إلى الجدول الزمني الإرشادية الواردة في الوثيقة حول تعيين الأمناء العامين في المستقبل. وعملاً بذلك، ترسل رسالة مشتركة في تشرين الأول/أكتوبر من السنة السابقة للتعيين، تشجع على تسمية مرشحين مؤهلين يقدمهم رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ والموعد النهائي لتقديم الترشيحات هو ١ نيسان/أبريل من سنة التعيين؛ وسيكون الموعد النهائي لاستكمال جلسات الاستماع التي تعقدها الجمعية العامة مع جميع المرشحين في نهاية حزيران/يونيه من سنة التعيين؛ ويقوم مجلس الأمن، في ١ تشرين الأول/أكتوبر، بإصدار توصية، ومن ثم تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن تعيين الأمين العام.

وفي حين أن الجدول الزمني الذي اقترحتته مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية له دلالته، إلا أنه تذكير لنا بأنه سيتعين علينا اتخاذ خطوات هامة قريباً لضمان وجود عملية ما تلي أي ولاية منصوب عليها في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأفضل الممارسات لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. كذلك فإن

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المشتركة الأولى اليوم خلال الدورة الخامسة والسبعين بشأن البند "تنشيط أعمال الجمعية العامة". لقد أتلج صدرنا كثيراً ببيانكم السابق إذ ذكرتم أن هذا الملف الهام سيكون من بين أولوياتكم الرئيسية خلال ولايتكم. ونطمئنكم إلى الدعم القوي المستمر من جانب الاتحاد الأوروبي في هذه المسألة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير بوبي، الممثل الدائم لغانا، والسفير ميلنار، الممثل الدائم لسيلوفاكيا، على عملهما الممتاز وتفانيهما في توجيه العملية كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة السابقة، التي تأثرت كثيراً بسبب جائحة فيروس كورونا، وبالتالي لم تسمح لنا بإحراز التقدم الذي كنا نتطلع إليه. وأود أيضاً أن أهنئ السفير غونزاليس لوبيز، الممثل الدائم للسلفادور على تعيينها والسفير ميلنار على إعادة تعيينه، كرئيسين مشاركين. ومجموعتنا مستعدة للعمل معهما بشكل وثيق خلال هذه الدورة الخامسة والسبعين من أجل تحقيق نتائج ملموسة في تنشيط الجمعية العامة ومواءمة عملها مع عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الصدد، نثني أيضاً على تعيينكم المبكر، سيدي الرئيس، للميسرين المشاركين لعملية المواءمة، وتوجه بالتهنئة للسفيرين فاطمة وبافداز كوريت، الممثلين الدائمين لبينغلاديش وسلوفينيا. وإننا نعتبر هاتين العمليتين المتميزتين مترابطتين بشكل وثيق، ولذلك نشجع بقوة على التشاور والتنسيق الوثيقين بينهما طوال الدورة. وسييسهم ذلك في تحقيق أوجه التآزر المأمولة بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تحسين مواءمة عمل الجهازين مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالمواءمة في السنوات السابقة، ولكن للأسف توقفت العملية خلال الدورة السابقة.

بالحضور الشخصي، حتى وإن كانت هناك قيود مثل القيود المفروضة حالياً. كما لا يمكن استخدام هذا الإجراء بأي شكل من الأشكال كبديل لاتخاذ القرارات شخصياً. وهذا الإجراء هو بمثابة بوليصة التأمين لنا. هو أداة أساسية لضمان استمرارية أنشطتنا. وهو أقرب ما يكون لعملية صنع القرار المستخدمة خلال الاجتماعات التي تعقد وجها لوجه. ولذلك، أكرر أن إجراء التصويت الإلكتروني ليس اختياراً بل هو ضرورة.

فبدون إمكانية التصويت سيكون لكل دولة حق النقض بحكم الواقع لعرقلة قرارات الجمعية العامة، حتى في مواجهة الإرادة الساحقة للعضوية. وهذا أمر غير مقبول. ويحل هذا الإجراء المشكلة ويحترم مبدأ صوت واحد لبلد واحد، حتى في أكثر الظروف غير العادية والاستثنائية. وعلينا مسؤولية جماعية للاستعداد بشكل أفضل لمواجهة أي أزمة محتملة في المستقبل. وأدعو الجميع للانضمام إلى هذه المبادرة التي تضمن للجميع صوتاً وتصويتاً.

ويمكن الاطلاع على ملاحظات إضافية فيما يتعلق بتأكيد سلطة الجمعية العامة في عرض تقارير مجلس الأمن في بياننا الخطي، وسيتم إدراجها على النحو الواجب في المحضر الرسمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزاليس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

بل أيضا إلى ضمان شمولية عملياتنا من خلال المشاركة القوية للمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي ضوء ما تقدم، نتطلع للاستماع إلى الإحاطة الإعلامية للأمين العام إلى الفريق العامل المخصص بشأن تحليله لآثار وباء فيروس كورونا على عمل الجمعية العامة، على النحو المتفق عليه في القرار ٣٠٣/٧٤.

ثالثا، سنتطرق خلال هذه الدورة عملية اختيار وتعيين الأمين العام القادم. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما كاملا بكفالة عملية شفافة وشاملة، تمشيا مع الأحكام المتفق عليها في القرار ٣٤١/٧٣، استنادا إلى القرارين التاريخيين ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على الفرصة الفريدة التي تتيحها لنا الدورة الخامسة والسبعون لإحراز تقدم في خضم التحديات التي نواجهها. إن أثر جائحة فيروس كورونا يثبت أننا بحاجة إلى تحسين وتحديث طريقة عملنا. وقبل أن أختتم، أود أيضا أن أعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لمشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/75/L.7/Rev.1.

السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بياني هذا باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا. وبالنيابة عن مجموعة الدول الثلاث، أود أن أهنئ الرئيسين المشاركين على تعيينهما في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة. وفي حالة صديقنا العزيز السفير مليونار، ألاحظ أن هذه إعادة تعيين، وعليه، فإنني أرحب بما يجلبه لهذا الدور من الخبرة والاستمرارية. ولصديقتنا العزيزة السفيرة غونزاليس لوبيز، لا يساورني شك في أن الفريق العامل سيستفيد من أفكارها الجديدة. كما أعرب عن الشكر والامتنان للسفيرة بوبي على إسهامها الكبير وعملها الدؤوب.

إن جهود الفريق العامل لتحسين كفاءة الجمعية العامة وفعاليتها، بما في ذلك عن طريق ترشيد جدول أعمالها وتبسيطه، لم تكن يوما بمثل أهميتها الآن. ولأننا تكيفنا مع العمل في إطار القيود التي يفرضها وباء فيروس كورونا، فقد اضطررنا جميعا إلى

والاتحاد الأوروبي يظل مشاركا في هذه العملية، وهو مستعد لاستكشاف سبل تحسين مزامنة عمليتي التنشيط والمواءمة من أجل إحراز تقدم خلال هذه الدورة. وفي هذا الصدد، نرحب بشدة بالتزامكم، سيدي الرئيس، بالاجتماع قبل نهاية العام مع الميسرين المشاركين ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورؤساء اللجان الرئيسية والمكتب لمناقشة خطة عمل. كما نرحب بتشجيعكم على استكشاف بداية مبكرة لعملية المواءمة.

إن الدورة الخامسة والسبعين مهمة للغاية حقا لأسباب ثلاثة. أولا، إن العالم يراقبنا لكي يرى مدى جدتينا في تشكيل الأمم المتحدة بطريقة تمكنها من إحراز تقدم ملموس بشأن الأولويات التي سيكون لها أثر مباشر وإيجابي على مواطنينا. ونحن نؤمن أننا نستطيع بشكل جماعي، وينبغي لنا أن نقوم بعمل أفضل في ترشيد عملنا.

إن تنشيط الجمعية العامة يرتبط ارتباطا واضحا بالإصلاح الشامل للأمم المتحدة. والجمعية العامة، بوصفها الجهاز الحكومي الدولي الوحيد الذي يتمتع بعضوية شاملة وولاية واسعة، لديها دور مركزي ينبغي أن تضطلع به في الاستجابة للتحديات العالمية. وما فتئت مجموعتنا تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز دور الجمعية وسلطتها.

ثانيا، لا يمكننا أن نتجاهل الأثر الشديد الذي أحدثته، ولا يزال، وباء فيروس كورونا بالنسبة لعمل الجمعية العامة ولجانها، مما اضطر إلى تأجيل العديد من العمليات أو اقتصارها على التمديد الفني أو نقلها إلى الفضاء الافتراضي. وفي غياب خدمات الترجمة الشفوية وتعذر إجراء التصويت المادي، تكون قدرة الوفود على إسماع صوتها بشكل كاف محدودة للغاية. ومن الواضح أن جائحة فيروس كورونا فاجأتنا، وعلينا أن نضمن أننا مستعدون جيدا لأي أزمة مماثلة في المستقبل. وهذا يعني أن علينا أن نعتمد تدابير لا تهدف إلى الحفاظ على استمرار عمل هذه الهيئة فحسب، والذي يشمل الاحترام الكامل للتعددية اللغوية،

يلحق ضرراً خطيراً أو حتى لا يمكن إصلاحه بسلطة الجمعية العامة وشرعية قراراتها. ويُطلب منا الموافقة على إجراء يمكن بموجبه لشخص واحد، رئيس الجمعية العامة، أن ينهي الاجتماعات الشخصية للجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، وأن يعلق نظامه الداخلي الحالي، وأن يشرع في اتخاذ القرارات في شكل افتراضي مستخدماً التصويت الإلكتروني، وهو ما لا ينص عليه النظام الداخلي الحالي، بشأن أي بند من بنود جدول أعماله. ولا تزال معايير اتخاذ هذه التدابير الاستثنائية غامضة تماماً.

وفي مجلس الأمن ناقشنا أيضاً كيف يمكننا أن نعمل في ظل حالة إغلاق، وكانت هناك أصوات مؤيدة للتصويت الإلكتروني. ولكننا في ذلك الوقت توصلنا إلى قرار بتوافق الآراء بالتصويت كتابة، حيث اتفق الجميع على استحالة التصويت الإلكتروني. واليوم، يُطلب منا أن نعتمد قراراً لا يحظى بتأييد إجماعي، بل إنه يُفرض في الواقع على بلدان لا توافق على ذلك. القرار المقترح يُقسم الجمعية العامة بدلاً من أن يوحدنا. وأناشد الأعضاء أن ينظروا كيف يمكن أن يعود هذا القرار بالفائدة على سلطة الجمعية العامة وما إذا كانت ستحظى بالشرعية اللازمة، حتى لو اعتمد القرار في نهاية المطاف.

إن المعارضين على هذه المبادرة متهمون بمحاولة منع الجمعية العامة من الاستمرار في عملها في جميع الظروف. وهذا غير صحيح. وكل ما اقترناه هو أن نجد طرائق لعمل الجمعية في أي ظرف تكون مقبولة للجميع. وهناك طرق أخرى إلى جانب التصويت الإلكتروني، لا تقتصر على مجرد اتخاذ قرار بتوافق الآراء. ولننظر في ما يمكن أن يحدث لو تعرض النظام الافتراضي والتصويت الإلكتروني لتدخل خارجي، أو إذا أعطت بعض الدول ببساطة صوتها لدول أخرى أو لأشخاص غير مصرح لهم حتى دون أن نكون على علم بذلك.

كلنا لدينا الآن الفرصة للمشاركة في محادثات افتراضية، ونحن نعرف جيداً الحالات غير المقبولة التي يمكن أن تنشأ.

أن نكون عمليين مع ترتيب أولوياتنا. وأشجع كل الوفود على اعتماد هذا النهج في مناقشاتنا بشأن الفريق العامل المخصص حتى يتسنى لنا إحراز تقدم حقيقي بشأن المسائل التي تدخل في نطاق ولاية تنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والسبعين.

وتتطلع المجموعة إلى إحاطة الأمين العام للفريق العامل خلال هذه الدورة بشأن تحليله لأثر الوباء على عمل الجمعية العامة. ولا شك أنه سيكون هناك الكثير من الدروس التي يمكن أن نستقيها، فضلاً عن الابتكارات المفيدة التي يمكن أن نطبّقها. بيد أنه من الواضح تماماً في رأي المجموعة أن الجمعية العامة يجب أن تتمكن من الاستمرار في عملها، خاصة فيما يتعلق بمهامها الرئيسية، في وقت الأزمات عندما يستحيل مادياً الحضور الشخصي لفترات طويلة من الزمن. ولذلك، نؤيد مشروع المقرر الذي سينظر فيه اليوم بشأن التصويت الإلكتروني كوسيلة مناسبة لتكييف أساليب عمل الجمعية العامة في الظروف الاستثنائية (A/75/L.7/Rev.1).

وتتطلع إلى العمل مع جميع زملائنا بشكل وثيق للنهوض بمصالحنا المشتركة خلال الأشهر المقبلة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أريد أن أتكلّم عن مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، المعنون "إجراء اتخاذ القرارات في الجمعية العامة عند تعذر انعقاد الجلسات بالحضور الشخصي". وروسيا، نيابة عن مجموعة من الدول - بوروندي وجمهورية الكاميرون وجمهورية الصين الشعبية وكوبا وجمهورية إيران الإسلامية وميانمار ونيكاراغوا والجمهورية العربية السورية وجمهورية فنزويلا البوليفارية - تود أن تعرب عن اختلافها العميق بشأن فرض مشروع المقرر هذا علينا، ونحث جميع الدول على الامتناع عن تأييده.

ونحن نؤيد كفالة استمرار عمل الجمعية العامة دون انقطاع. ونؤيد استمرار العمل. ولكن مشروع المقرر المقترح هذا يمكن أن

الاجتماعات، ولم يخضع النص المعروض علينا اليوم إلا لتغييرات شكلية. ونحن نعتبر أن هذه العملية تنطوي على عدم احترام للوفود.

ومنذ البداية، أكدت روسيا، إلى جانب عدد من الدول التي تشاركها الرأي، على أهمية إجراء حوار شفاف وشامل في إطار مناسب، مثل اللجنة السادسة أو الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، أو عقد محادثات تحت رعاية رئيس الجمعية العامة. ومع ذلك، فقد أغفلت اقتراحاتنا. وأعلن تاريخ التصويت كموعده نهائي ولا يخضع للاستعراض حتى بناء على طلب رئيس الجمعية العامة. ونحن نتساءل عن الأسباب الموضوعية لهذا التعجل. الجمعية العامة تعقد جلساتها بالحضور الشخصي. وكل اللجان الرئيسية تقوم بعملها. ومدينة نيويورك تعمل بشكل يكاد يكون طبيعياً. والمطاعم ومراكز التسوق مفتوحة. ولا شيء يدل على أنه سيتعين على الأمم المتحدة أن تغلق أبوابها في المستقبل القريب. نعم، لا يزال التوتر قائماً، لكننا اتخذنا تدابير احترازية وندبر أمورنا.

ويزعم مقدمو مشروع القرار أن الغرض من مبادرتهم هو ضمان استمرار عمل الأمم المتحدة في أوقات الأزمات. وإذا كنا نسعى إلى حلول طويلة الأجل، يجب أن يكون نهجنا إلى ذلك جاداً أيضاً. والمقرر المقترح ليس مشروعاً وطنياً لمجموعة من الدول، بل هو مسألة تمس المصالح المشروعة لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب أن تتاح لجميع الدول فرصة المشاركة. ومقدمو مشروع المقرر يصرون على التصويت عليه، وإذا بلغنا هذا الحد، سيحدث ذلك دون أن تؤخذ آراء مجموعة كبيرة من الدول في الاعتبار. وفي الكواليس، يصر مقدمو مشروع المقرر على أنهم واثقون من النصر. وبعبارة أخرى، فإنهم يرون في مشروع المقرر هذا ساحة معركة لا ساحة للتوصل إلى حلول مقبولة للجانبين. ولكن حتى إذا فازوا في هذا التصويت، سيكون انتصاراً باهظ الثمن، وستكون شرعية المقرر مشكوكاً

قد لا تستطيع دول الولوج إلى المنصة الالكترونية أو قد ينقطع الاتصال في أسوأ وقت ممكن ولا يمكنها حينها الوصول إلى الدعم التقني. ومع ذلك، أثناء المفاوضات يمكن إصلاح بعض من ذلك عن طريق معاودة الاتصال أو إرسال المعلومات لاحقاً. ولكن هذا ببساطة ليس هو الحال بالنسبة للتصويت. فإذا كان الأعضاء لديهم مشاكل في الإنترنت ولا يستطيعون الوصول إلى الدعم التقني، فإنهم ببساطة لا يستطيعون المشاركة في التصويت. ويُطلب منا الجلوس أمام الحاسوب طوال اليوم، ومراقبة الرسائل حول عملية التصويت والاقتراحات الإجرائية وعَد الوقت. هل هذا أمر واقعي، خاصة إذا كان الإجراء يُستخدم لعدد كبير من القرارات في نفس الوقت؟ وعلينا أيضاً أن نضع في اعتبارنا أنه ليست كل الوفود لديها قدرات تقنية متساوية.

علاوة على ذلك، فإن اتخاذ القرارات على هذا النحو سيجعل المفاوضات أمراً صورياً غير ضروري. ولماذا السعي إلى حلول توفيقية صعبة في حين يمكن للمرء ببساطة عقد جلستين عامتين والإعلان عن انتهاء المحادثات والشروع في التصويت؟ وأود أن أتطرق إلى هذه النقطة بمزيد من التفصيل، لأن الطريقة التي تم بها إعداد مشروع المقرر هذا تبعث على الانزعاج بكل بساطة.

لقد أكدوا لنا اليوم أن العملية كانت شفافة وشاملة، ولكن في الواقع، عقدت مجموعة مقدمي مشروع القرار جلسة مفتوحة غير رسمية واحدة - ما سُمي بـ "بجلسة عامة" - وخلالها ظهرت الآراء المتباينة للغاية بين الوفود القليلة التي شاركت، وبعدها، وبدون الدخول في مفاوضات، تحولت تلك الوفود إلى التباحث من خلال الاتصالات الثنائية. وبعد ذلك، عُمم مشروع الوثيقة كإقتراح رسمي، وطلب تحديد تاريخ للتصويت، وعندئذ فقط، عقد اجتماع غير رسمي آخر، لم تعقد خلاله أي محادثات ولم ينظر في الاقتراح فقرة تلو الأخرى. والدول الأعضاء القليلة التي شاركت أتيحت لها فرصة للتحدث. وبعدها، اختتمت

السيدة آل ثاني (قطر): سيدي الرئيس، أود بداية أن أعبر عن التقدير لما تقومون به من جهود لإدارة الجمعية العامة خلال هذه الفترة الاستثنائية. كما أعرب عن التقدير للرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في الدورة السابقة، سعادة السفيرة مارتا أما أكيا بوبي وسعادة السفير مايكل ملينار. وأهنئ سعادة السفيرة إغريسيلا غونزاليس لوبيز والسفير ملينار على تعيينهما لرئاسة الفريق العامل في هذه الدورة. وإننا على ثقة من نجاحهما في هذه المهمة.

إن نظر الجمعية العامة في البندين ١٢٥ و ١٢٦ من جدول الأعمال في هذه السنة التي تحتفل فيها الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها يكتسي أهمية خاصة. فمن منطلق الحرص على تعزيز تعددية الأطراف والدور المركزي للأمم المتحدة الذي دعا إليه الإعلان الخاص بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥)، ينبغي لنا العمل نحو تحسين دور وسلطة وأداء الجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية المتعددة الأطراف. ومن الأهمية بمكان لتنشيط الجمعية العامة ضمان تنفيذ قراراتها والبحث في حالة تنفيذها وما يعتري ذلك من معوقات.

وكما هو الحال بالنسبة لأي منظمة، فإن تحسين الأداء يتطلب الالتزام بالشفافية وترشيد الأنشطة وتعزيز الاتساق وتقليص الازدواجية. ونرى أن من الأهمية بمكان دعم الدور الأساسي الذي يضطلع به رئيس الجمعية العامة ومكتبه. ولهذا، فإن دولة قطر تقدم باستمرار مساهمات طوعية لصالح الصندوق الاستئماني بمكتب رئيس الجمعية العامة لدعم وتيسير عمله الهام.

وفي العام الجاري، فإن جائحة فيروس كورونا قد فرضت نفسها باعتبارها من العوامل الأساسية التي يجب التصدي لها في إطار تنشيط الجمعية العامة. وكما ورد في القرار ٣٠٣/٧٤،

فيها. إنهم يعززون الانقسام في الجمعية العامة، بينما نؤيد نحن توافق الآراء. وكما يقال "هناك فرق". أساساً، هم يقترحون اتخاذ قرار في الظلام. إذ أن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء ليست على دراية بجمهور المقترحات والفوارق الدقيقة التي تنطوي، كما أسلفنا، على مجموعة كبيرة من المسائل التقنية واللوجستية والإجرائية والسياسية.

وقد عممت روسيا والصين مشروع مقرر ينص على أن المسألة الأساسية هي العمل على ضمان شكل الحضور الشخصي لاتخاذ القرارات في الجمعية العامة. وفي حالة حدوث أزمة، يمكن إجراء تصويت خطي أو طريقة أخرى. ووفقاً لمشروع مقررنا المقترح، فإن جميع هذه التدابير تتخذ استجابة لطلب من الدول الأعضاء. وما هذه المقترحات إلا خياراً واحداً لحل المسألة. ونحن على يقين من أن دولاً أخرى يمكنها أيضاً أن تعرب عن آرائها وأن تقدم مقترحات. واليوم نشهد محاولة لحرمانها من تلك الفرصة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن روسيا تؤيد بقوة مسألة استمرار الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة في عملها في كل الظروف. وعندما اضطرتنا الجائحة لمغادرة مقر الأمم المتحدة، أيدنا الإجراء الصامت الذي أعده مكتب رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، والذي اتخذنا بموجبه ٣١ مقراً بنجاح. ولم يقتصر الأمر على اتخاذ قرارات الميزانية وتמיד الولايات باستخدام هذا الإجراء فحسب، بل اتخذنا أيضاً قرارات جوهرية، بما في ذلك قرارات بشأن الجائحة. واستمرت الجمعية العامة في عملها، حيث برهنت على وحدتها أمام العالم كله في ظروف صعبة. ونعتقد أنه بدون تسرع لا مبرر له، وبمنهاج التفاوض المناسب، يمكننا التوصل إلى قرار مقبول للجميع.

وأحث الدول على الامتناع عن تأييد مشروع المقرر المقترح وإتاحة الوقت والفرصة اللازمين للتوصل إلى توافق آراء بشأن هذه المسألة الهامة.

الأزمة الصحية العالمية. ولعل من أبرز ما تعلمناه هو ألا نقف مكتوفي الأيدي بانتظار حدوث ما هو غير متوقع، بل أن نكون مستعدين في جميع الأحوال. وبالنسبة للجمعية العامة، فإن عملها لا غنى عنه، وعلينا ألا نتركه تحت رحمة الظروف.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): طلبنا الكلمة لتوضيح موقف جنوب أفريقيا بشأن مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، المعنون "إجراء اتخاذ القرارات في الجمعية العامة عند تعذر انعقاد الجلسات بالحضور الشخصي".

أدت جائحة فيروس كورونا إلى انقطاع غير مسبوق، ليس أقله لمداولتنا ولساعات الجمعية العامة. ولذلك، فإننا جميعاً نعي تماماً التحديات التي فرضتها الجائحة، ويمكننا جميعاً أن نتفق على ضرورة وضع نظام أو وسيلة لاستئناف عمل الجمعية في كل المجالات وفي الوظائف الأساسية بدرجات متفاوتة بالنسبة لمجموعة متنوعة من الوفود. ولهذا السبب، تؤيد جنوب أفريقيا من حيث المبدأ الحاجة إلى التصويت الإلكتروني بشأن طائفة واسعة من المواضيع الهامة في ظروف استثنائية مثل الظروف التي نواجهها حالياً. وهذا من شأنه أن يكفل عدم الانقطاع في عملنا وأنها قادرون على تنفيذ الولاية المناطة بنا كدول أعضاء في هذه المنظمة.

وعلى الرغم من هذه الحاجة الملحة، لا تزال لدينا شواغل بشأن العملية التي تكشفت من خلال العمل في مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1. ونعتقد أن اتخاذ قرار بشأن هذه المسائل يتطلب اتفاق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ذلك على أساس أوسع توافق آراء ممكن. فالقرار يتعلق بالتصويت في الجمعية العامة. ومصادقية نظام التصويت هي انعكاس للثقة التي توليها الدول الأعضاء فيه أيضاً. ويرى عدد من البلدان أنها لا تفهم حتى الآن الآثار الكاملة المترتبة على بعض أحكام مشروع المقرر، ولذلك فإنها تطلب مزيداً من الوقت لمناقشته. ونعتقد أن هذه المشاورات الإضافية لا يجب أن تستغرق وقتاً

فإن أثر الجائحة على عمل الجمعية العامة يحتاج إلى اهتمام خاص. لقد شكلت الجائحة والإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهتها عائقاً أمام الاجتماعات الشخصية في الأمم المتحدة خلال الربيع والصيف الماضيين. إلا أننا كدول أعضاء، وبدعم من الأمانة العامة، تمكنا من التغلب على بعض التحديات التي لم يسبق لها مثيل.

ومع ذلك، لم يتم معالجة جزئية أساسية في عمل الجمعية العامة، وهي اتخاذ القرارات التي تتطلب التصويت. وعلى الرغم من أولوية السعي إلى توافق الآراء في جميع الحالات، إلا أن التصويت هو جزء لا يتجزأ من ممارسة أعمال الجمعية العامة بوصفها الهيئة الديمقراطية الأشمل في المنظمة الدولية. وبالتالي، فخلال فترة الإغلاق، لم يكن من الممكن مواصلة اتخاذ القرارات على النحو المتوخى في الميثاق والنظام الداخلي. وأدى غياب القدرة على التصويت إلى منح حق التقض بحكم الأمر الواقع لكل دولة عضو، مما يشكل عقبة أمام عملية صنع القرار بشكل ديمقراطي، ويؤثر على الحق السيادي لكل دولة عضو في المشاركة الكاملة في هذه الهيئة المتعددة الأطراف.

وإن كنا تجاوزنا تلك الظروف الاستثنائية وأعيد فتح مقر الأمم المتحدة، فلا يمكن ضمان عدم تكرار حدوث ظروف استثنائية مستقبلاً تمنع عقد الجلسات بالحضور الشخصي، سواء بسبب موجة ثانية من الجائحة أو غير ذلك من الحالات الطارئة الأخرى. وفي رأينا، فإن بحث تنشيط الجمعية العامة يقتضي بالضرورة ضمان فعالية الجمعية العامة في جميع الظروف.

واليوم، سنتظر الجمعية العامة في مشروع مقرر (A/75/L.7/Rev.1) بهدف أن تكون الجمعية العامة مستعدة على نحو أفضل لحالات الأزمات الاستثنائية التي قد يتعذر فيها مجدداً عقد الجلسات بالحضور الشخصي. وقد سعت مجموعة الدول التي عملت على هذه المبادرة، بما فيها دولة قطر، لتقديم تصور يخدم هذا الهدف. وخلال هذا العام، تعلمنا الكثير من

في عملهما وفي مسعانا الجماعي لجعل الجمعية العامة أكثر قوة وملاءمة للغرض. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنثني على الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص في الدورة الرابعة والسبعين، السفيرة مارثا أما أكيا بوي، الممثلة الدائمة لغانا، والسفير ميلينار، لإدارة العملية على نحو دؤوب، على الرغم من الظروف الصعبة التي واجهها في خضم تفشي جائحة فيروس كورونا.

إن عمل الجمعية العامة يمثل إرادة شعوب العالم، مما يلزمنا بتعزيز فعاليتها وحيويتها مع الحفاظ على طابعها الحكومي الدولي والديمقراطي. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإن للجمعية العامة دورا واسعا وبعيد الأثر. وهي الهيئة التداولية الرئيسية لصنع السياسات في الأمم المتحدة، والأكثر تمثيلا.

وتنشيط أعمالها هو في جوهره مسألة سياسية لا إجرائية. ولذلك، فإن إحراز تقدم في عملية التنشيط يتطلب مشاركة بناء وإرادة سياسية قوية. ونأمل أن تكون الاحتفالات بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة مناسبة لحشد الالتزام السياسي اللازم لوفاء بوعده التنشيط. وقد تعرضت عملية التنشيط لمعوقات خلال الدورة السابقة بسبب قيود لا يمكن تجنبها على انعقاد الجلسات بالحضور الشخصي، مما أدى في نهاية المطاف إلى تمديد في لقرار العام السابق (القرار ٣٠٣/٧٤). ونأمل أن يسمح لنا الموقف هذا العام بإجراء مداولات شخصية، مع اتخاذ الاحتياطات الضرورية بالطبع، بهدف بناء توافق آراء وتحقيق تقدم ذي شأن. وخلال الدورة الحالية، نتمنى أن نبنى على التقدم المحرز من خلال جميع القرارات السابقة المتعلقة بالتنشيط، بما فيها القراران ٣٠٣/٧٤ و ٣٤١/٧٣.

وتظل باكستان ملتزمة بالسعي إلى تحقيق نتيجة هذا العام تعكس المستقبل الذي نريده والأمم المتحدة التي نحتاجها حقا. ومن شأن تنشيط الجمعية العامة أن يجعل الأمم المتحدة أكثر شمولا، ويعزز فعاليتها وأداءها في مواجهة التحديات

أطول من اللازم، ويجب أن تؤدي للتوصل إلى توافق أكبر بين الدول الأعضاء.

كما عبر بعض الأعضاء عن شواغل مفهومة بشأن التحديات المحتملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقيود الأمنية وغيرها من القيود التي تؤثر على بعض الوفود بشكل أو بآخر، ورأينا ذلك في بعض جهودنا لأداء عملنا عبر منصات الدبلوماسية الإلكترونية المختلفة. وتعتقد جنوب أفريقيا أيضا أن التصويت في الجمعية العامة ولجانها يتطلب أكثر من مجرد الإشارة بـ "نعم" أو "لا" أو "الامتناع عن التصويت"، وأنها نحتاج إلى إجراءات كافية للاستعاضة عن الحضور المادي للوفود وأصواتها في مراحل العمل المختلفة بشأن مشاريع القرارات والقرارات.

وختاما، أريد أن أشدد على أن جنوب أفريقيا تؤيد استمرار أعمال الجمعية العامة بشكل كامل. ونؤكد على أن إجراءات صنع القرار في الجمعية العامة ينبغي أن تحظى بتوافق آراء الدول الأعضاء بغية ضمان مصداقية هذا الجهاز الرئيسي التداولي الهام للأمم المتحدة. ومشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، بصيغته الحالية، لا يحظى بتوافق الآراء هذا. وعلى هذا، فإن جنوب أفريقيا لن يكون بإمكانها أن تنضم إلى توافق الآراء عند البت في مشروع المقرر.

السيد شودي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفدي أن يعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ونود أن نُدلي ببعض النقاط بصفقتنا الوطنية.

يود وفدي أن يهنئ السفيرة إغريسيلدا أراسلي غونزاليس لوبيز، الممثل الدائم للسلفادور، والسفير ميكال ميلينار، الممثل الدائم لسولافاكيا، على تعيينها وإعادة تعيينه كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وباسم وفدي، أود أيضا أن أؤكد لهما دعم باكستان الكامل

تعزيز الدور الإداري للجمعية العامة من خلال جملة أمور منها مطالبة الأمين العام بالتشاور مع الجمعية بشأن كل التعيينات الرفيعة المستوى الرئيسية، بما في ذلك تعيين الممثلين الخاصين للأمين العام. وينبغي أيضا الحصول على موافقة الجمعية على إنشاء أفرقة رفيعة المستوى بشأن مختلف المسائل واختيار أعضائها.

سادسا، ينبغي للجمعية أن تدرس مداولات مجلس الأمن وقراراته دراسة أكثر تحيضا. ونحن نؤيد تقديم مجلس الأمن تقارير خاصة، لأن هذا النوع من الاستعراض ضروري بصفة خاصة كلما أذن مجلس الأمن باتخاذ إجراء بموجب الفصل السابع.

سابعا، إن مجلس الأمن قد اضطلع بدور في مسألتين، الإرهاب وعدم الانتشار، استجابة لأحداث غير عادية. والآن وقد اعتمدت الجمعية العامة استراتيجية شاملة بشأن الإرهاب، ينبغي أن تعود المسؤولية الرئيسية في هذا المجال إلى الجمعية. وينبغي الاستعاضة عن لجان مجلس الأمن بلجنة دائمة لمكافحة الإرهاب في إطار الجمعية العامة. وبالمثل، ينبغي أن تكون الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا مجلس الأمن، منبرا للنظر في المسائل الإنسانية، بما في ذلك المسائل الناشئة عن حالات النزاع.

ثامنا، نكرر النداءات الداعية إلى تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة من خلال زيادة التأثير في تخصيص الموارد البشرية والمالية، ضمن أمور أخرى. ومكتب رئيس الجمعية العامة يمثل عضوية الأمم المتحدة ككل. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة زيادة المبلغ المخصص في الميزانية العادية للأمم المتحدة لهذا المكتب. وفي الوقت نفسه، فإن تأمين حصول المكتب على ما يكفي من موظفي الدعم أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك من خلال الإعارات من الدول الأعضاء.

المتزايدة، ويعجل بإحراز تقدم نحو الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذا أمر في غاية الأهمية بصفة خاصة في هذا العقد للعمل والتنفيذ. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يؤكد على بعض النقاط الأساسية. أولا، إن تنشيط أعمال الجمعية العامة عنصر حاسم في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نركز على تحسين آلية تنفيذ قرارات الجمعية العامة، وبالتالي ترجمة الطموح إلى عمل. ولذلك، نقترح أن يطلب من الأمانة العامة أن تقدم تقريرا عن حالة التنفيذ في إطار زمني محدد لكل قرار.

ثانيا، ندعو إلى زيادة التنسيق وتبادل المعلومات والتآزر بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، مما يساعد على إيجاد استجابات متسقة متعددة الأطراف للتحديات العالمية مثل جائحة فيروس كورونا.

ثالثا، يجب أن نحافظ على الدور السياسي للجمعية، والذي يتجلى في قدرة أي دولة عضو على إثارة أي مسألة تهمها في الجمعية في إطار بند قائم أو إضافي من جدول الأعمال. هذه هي القيمة الخاصة للأمم المتحدة بالنسبة لأغلبية أعضائها، وينبغي ألا تقيد هذه القدرة أو تُحظر بصورة تعسفية باسم الترشيح.

رابعا، من الأمور الحيوية بصفة خاصة استعادة دور الجمعية في صون السلم والأمن الدوليين، عملا بالمواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ٣٥ من الميثاق. ودور مجلس الأمن في صون السلم والأمن، كما يتوخى في الميثاق، يأتي بعد الفعل أساسا وليس استباقيا. ونعتقد أن المسائل المواضيعية التي أثرت في مجلس الأمن ينبغي أن تعود إلى الجمعية العامة.

خامسا، ينبغي تعزيز دور الجمعية العامة في التنظيم المالي والإداري للمنظمة. وينبغي للجمعية العامة، بصفة خاصة، أن تدقق عن كثب في قرارات مجلس الأمن التي تتطلب تخصيصا للموارد سواء لحفظ السلام أو لأغراض أخرى. وبالمثل، ينبغي

سلطتها الفريدة بشفافية وكفاءة. وعلينا واجب، كدول أعضاء، أن نضمن وفاء الجمعية بكامل إمكاناتها كوسيلة لتحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في السلام والازدهار.

وتقر ملديف بالتقدم المحرز صوب تنشيط أعمال الجمعية العامة، خاصة منذ إنشاء الفريق العامل المخصص في عام ٢٠٠٥. ونحيط علما مع التقدير بالخطوات المتخذة فيما يتعلق باختيار وتعيين الأمين العام والانتخابات وتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. ويأمل وفدنا أن يستمر تطور الخدمات الإلكترونية المقدمة للدول الأعضاء نتيجة للجائحة، من أجل خفض التكاليف وتحسين إتاحة الوثائق.

وتدعم ملديف كذلك الجهود المتواصلة التي تبذلها الجمعية ولجانها الرئيسية لترشيد جداول أعمالها من خلال آليات منها تجميع بنود جدول الأعمال واختصارها. وكما قلنا في الماضي، يجب أن نتساءل بشأن جدوى اتخاذ نفس القرارات مرارا كل سنة أو كل سنتين، أو اعتماد أكثر من مشروع قرار واحد بشأن نفس الموضوع. وعلينا أيضا أن ننظر بجدية في إمكانية النظر في البنود والقرارات كل سنتين أو ثلاث سنوات.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتنشيط أعمال الجمعية العامة. وفي عام ٢٠١٩، فإن أكثر من ٧٥ في المائة من كل الاجتماعات المعقودة في نيويورك وجنيف لم يصدر بها تكليف. ولا يزال انتشار الأحداث من هذا القبيل يُثقل كاهل الوفود التي تفتقر إلى الموارد والموظفين لتغطية كل حدث على نحو مجد، ويجعل من الصعب على تلك الوفود أن تركز اهتمامها على التحديات الأهم. ولذلك ينبغي أن يشمل تنشيط الأعمال مناقشة ما إذا كانت خدمة الجمعية العامة على الوجه الأمثل تكون من خلال تخفيض عدد الأحداث الصادر بها تكليف والأحداث الجانبية. ولكونها أهم محفل حكومي دولي، يجب أن تكون الجمعية دائما قادرة على أداء عملها بالكامل، وخاصة في أوقات الأزمات.

وأخيرا، فإن جعل الجمعية العامة أوثق صلة في مسألة اختيار وتعيين الأمين العام أمر في غاية الأهمية. وبالنظر للطابع المعقد والمتعدد الأبعاد للتحديات العالمية، فقد تعزز دور الأمين العام للأمم المتحدة وزادت أهميته بشكل كبير. ويجب على الأمم المتحدة أن تستجيب للظروف المتغيرة بطريقة أكثر شمولا وديمقراطية. وطريقتنا في البت في هذه الاقتراحات ستسهم في تشكيل المستقبل الذي نريده، وسيظل توافق الآراء حيوي الأهمية لذلك.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، التزام وفدي بالمشاركة بشكل بناء في المداولات الرامية إلى تحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو تعزيز عمل الجمعية العامة.

السيد ناصر (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر السفيرين مارتا أما أكيا بوي، الممثلة الدائمة لغانا، وميكال ميلنار، الممثل الدائم لسيلوفاكيا، على قيادتهما كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ونود أيضا أن نهنئ السيدة إغريسيلا أراسلي غونزاليس لوبيز، الممثلة الدائمة للسلفادور، والسيد ميلنار على تعيينها وإعادة تعيينه، على التوالي، كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص للدورة الخامسة والسبعين. وملديف تسعى إلى أن تكون الأمم المتحدة شفافة وفعالة، وعملية تنشيط أعمال الجمعية العامة جزء لا يتجزأ من ذلك.

إن الجمعية العامة تقف وحدها باعتبارها المنصة الأكثر شمولا في منظمنا للمناقشات والتعاون بشأن أكثر القضايا العالمية إلحاحا. والتحديات غير المسبوقة التي يفرضها وباء فيروس كورونا أوضحت أن العمل المتعدد الأطراف الواسع النطاق هو أملنا الوحيد في مواجهة أكبر التهديدات للإنسان والوجود البشري. ولكي نتغلب على أكبر العقبات التي تعترض تحقيق مثلنا العليا الجماعية، بما فيها الوباء وتغير المناخ، يجب أن تكون لدينا جمعية تعمل على أساس الوحدة لا الانقسام وتمارس

على أهمية تحديث أساليب عملنا والأدوات المتاحة في الجمعية.

”ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، واجهت بلداننا والعالم بصفة عامة تحديات لم يسبق لها مثيل، وفي مثل هذه اللحظات بالذات يجب أن تكون المنظمة والجمعية العامة أكثر فعالية من أي وقت مضى. وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت خلال الدورة الرابعة والسبعين بشأن جائحة فيروس كورونا وعملية تنشيط أعمال الجمعية العامة، فضلا عن العديد من البنود الأخرى، شددت إكوادور على أهمية تحديث إجراءات صنع القرار في الجمعية العامة في حالة تعذر انعقاد الجلسات بالحضور الشخصي.

”ويجب أن نتعلم من التجربة التي مررنا بها في آذار/مارس، عندما اضطرتنا تدابير التباعد الاجتماعي إلى مغادرة هذه القاعة إلى ديارنا والانتقال إلى منصات افتراضية دون أي استعداد لاتخاذ القرارات. وتعتقد إكوادور أنه لا يمكن السماح بتكرار ذلك، ولهذا السبب شاركنا في تقديم مشروع القرار A/75/L.7/Rev.1، الذي سنظل نؤيده تأييدا كاملا.

”وثمة مسألة أخرى هي الحاجة إلى ضمان التنسيق بين عمل الأجهزة الرئيسية والفرعية، تفاديا للتداخل والازدواجية. وإكوادور يساورها القلق لاستمرار الوفود في زيادة وتكرار بنود جدول الأعمال داخل الهيئات الرئيسية عوضا عن التركيز على الجهود اللازمة لدعم تنفيذ الالتزامات القائمة. إن جائحة كورونا تتطلب منا إعطاء الأولوية للجودة على الكمية. لقد آن الأوان لكي نركز على المسائل الجوهرية وما يهم البشرية بحق.

”وعندما نستعرض أساليب العمل، ينبغي ألا نتوانى عن التعامل مع المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول.

وجائحة فيروس كورونا قد هددت استمرار العمل في الجمعية العامة. ويجب أن نتعلم من التجربة وأن نتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أن تكون الجمعية جاهزة دائما لأداء عملها.

وقد أشار السيد عبد الله شهيد، وزير خارجية ملديف، في البيان الذي أدلى به في المناقشة العامة (انظر A/75/PV.14)، إلى أن الأمم المتحدة أتاحت للعالم منبرا لتشارك مشاكله وإعداد الحلول. والجمعية العامة هي قلب ذلك المنبر، ولن نتمكن من مواجهة التحديات الكبرى في عصرنا بصورة جماعية إلا بالحفاظ على كفاءتها وشرعيتها.

السيد فياللو كاروليس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):
اسمحوا لي أن أتلو بيانا للممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، السفير كريستيان إسبينوزا كانيزاريس.

”في البداية، تهنى إكوادور السفارة إغريسيلدا آراسيلي غونزاليس لوبيز، الممثلة الدائمة للسلفادور، على تعيينها رئيسا مشاركا للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وأهنئ أيضا السيد ميكال ملينار، الممثل الدائم لسيلوفاكيا، على إعادة تعيينه رئيساً مشاركاً لهذه العملية البالغة الأهمية، وأتمنى لهما كل التوفيق. وأشدد على إسهام السفير ملينار والسفيرة مارتا أما أكيا بوي، الممثلة الدائمة لغانا، وفريقيهما خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

”وعلى وجه الخصوص، أود أن أبرز الجهود التي يبذلها الرئيسان المشاركان في مواصلة الحوار والنقاش بين الوفود، بما في ذلك حتى خلال أصعب الأوقات، نتيجة لجائحة فيروس كورونا. ومن الغريب، أنه قبل الحجز في آذار/مارس وبعد عودتنا إلى المقر، فإن آخر اجتماع بالحضور الشخصي شارك فيه وفدي كان يتعلق أيضا بعملية التنشيط، حيث شددت إكوادور في ذلك الوقت

العامة وإنعاشها بوصفها عنصرا حاسما في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وما فتئت الهند ترى أنه لا يمكن تنشيط أعمال الجمعية العامة إلا عند احترام مركزها، نصا وروحا، بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات وتمثيل الدول في الأمم المتحدة.

كان هذا العام صعبا بصورة خاصة. وقد شكلت الهجمة المفاجئة وغير المسبوقة لجائحة فيروس كورونا تحديات هائلة أمام استمرار العديد من الاجتماعات الهامة والعمليات التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة. وكان علينا أن نتكيف مع القيود غير المتوقعة التي فرضت على الاجتماعات الشخصية، وكان لا بد من إعادة تحديد أساليب عمل الجمعية العامة لضمان استمرار تصريف الأعمال. وهذا يطرح عدة تحديات إجرائية وتقنية ولوجستية وقانونية. كيف يمكننا ضمان المشاركة العالمية والشفافية والمشاورات الواسعة؟ كيف يمكننا اتخاذ قرارات حاسمة، خاصة بشأن الميزانيات، دون الاعتماد على التصويت، وإنشاء منصات اجتماعات افتراضية؟ وأخيرا وليس آخرا، كيف نجري انتخابات حاسمة لرئيس الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن؟

وبالعمل الوثيق مع المكتب والأمانة العامة، وضع رئيس الجمعية العامة آنذاك والجمعية العامة، بدعم من عموم الأعضاء، إجراءات خاصة لاتخاذ القرارات خلال جائحة فيروس كورونا. وعلى الرغم من بعض التحديات التي تواجهها أعمال الجمعية العامة عن طريق إجراء صامت، فقد مكنت هذه الطريقة الجمعية من النجاح في اعتماد أكثر من ٧٠ قرارا ومقررا هاما. وهذا يقودنا إلى مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، الذي عرض في وقت سابق. وفي حين أننا سنتشاطر وجهات نظرنا بالتفصيل في وقت لاحق خلال المناقشة بشأن هذا الاقتراح، نود أن نؤكد على ما يلي.

إن استمرار المداولات والمشاورات بشأن تحسين التأهب واستمرارية تصريف الأعمال هو أمر نرحب به، ونحن نقدر

وستواصل إكوادور التشديد على هذه المسألة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، وستدعم في الوقت نفسه جهود المنظمة لزيادة إمكانية الوصول سواء في المقر وفي داخل القاعات، وكذلك من حيث ظروف العمل المادي. وللأسف، فقد أعطينا هذه المسألة قدرا كبيرا من النقاش منذ عام ٢٠٠٧، ولكن لم نحرز تقدما يذكر. كيف يمكن للأمم المتحدة أن تعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم وأن تحقق لهم الشمول الكامل في الوقت الذي لم يوفر المقر حتى الآن الحد الأدنى من الوصول اللازم للأشخاص ذوي الإعاقة؟ إن الأسلوب الأمثل الذي يمكن أن نثني به على الأمم المتحدة في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، ونحن بصدد الاحتفال بها، هي بناء منظمة أكثر كفاءة وجمعية أقوى وأسهل وصولا إليها. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم أن ندرك أن الجمعية العامة هي الهيئة المركزية للمنظمة لمعالجة التحديات العالمية والتصدي لها. ولهذا السبب يجب أن تستمر هذه العملية من أجل تعزيز سلطة دورها.

”في الختام، فإن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر في وقت سابق باسم حركة بلدان عدم الانحياز“.

السيد كاكور (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة.

تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونهنئ بحارة الممثلين الدائمين للسلفادور وسلوفاكيا على تعيينهما كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة لهذه الدورة.

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة معلم هام يجب أن يجعلنا نكتف جهودنا لتنشيط أعمال الجمعية

حصانة ضد المشاكل السابقة. وإنما نشيد بجهود الأمين العام لمنع انتشار الوباء في المقر، وكذلك لتقديم المساعدة الدولية المناسبة للتغلب على عواقبه بشكل عام. كما أن الدول الأعضاء قد أثبتت قدرتها على التكيف مؤقتاً مع أساليب العمل، التي تناسب ظروف الوباء، في الجمعية العامة.

وجهدونا المشتركة أتاحت إمكانية استمرار عمل الجمعية العامة خلال الجائحة، ومكنتنا من المضي قدماً بجدول أعمالها الهام بشأن التغلب على الوباء وعواقبه. وإنني على ثقة من أنه في الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها بسبب الوباء، ينبغي للجمعية العامة أن تغتني هذه الفرصة بالكامل وأن تقوم بدورها في تنقيح الطرق التي تؤدي بها عملها. وفي هذا السياق، ينبغي للجمعية العامة وهيئتها الفرعية أن تكثف استخدامها لتكنولوجيا المعلومات للحد من عواقب الانتشار المحتمل للمرض. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار المتخذ بالسماح باستخدام البيانات المسجلة مسبقاً خلال المناقشة العامة وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى للدورة الحالية. وقد قامت اللجان أيضاً بتكييف أساليب عملها إزاء الوباء، وأنا واثق من أن هذه القرارات أنقذت حياة الكثيرين ممن يعيشون في نيويورك وخارجها.

وعلى الرغم من كل الصعاب، تمكنت الجمعية العامة في آذار/مارس من اعتماد إجراء عدم اعتراض مؤقت على اتخاذ القرارات، مما سمح بالموافقة على عدد من الوثائق الهامة في المراحل الأولى من عملنا في ظروف التدهور السريع للوباء. إضافة إلى ذلك، وكما قلت، فإن الآلية المؤقتة هذه لم تكن متوخاة في النظام الداخلي للجمعية العامة. وكان واضحاً أن الظروف في ذلك الوقت كانت تستدعي إجراء استثنائياً لفترة زمنية محدودة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تكون رغبتنا في توافق الآراء بديلاً عن المناقشة المجدية بشأن المسائل الهامة. إن نموذج توافق الآراء وتوافق الآراء وحده يمكن أن يكون عاملاً مثبطاً

إلى هذا الحد جهود مقدمي الاقتراح. ومع ذلك، ما زلنا غير مقتنعين بأن هذا القرار مطلوب حتى في هذه المرحلة. وقد نجحت الإجراءات المؤقتة التي اعتمدت في ذروة أزمة وباء كورونا بشكل جيد للغاية. فما الداعي للتعجل في اتخاذ هذا الإجراء؟ إن الأفكار الجديدة أو المتعجلة لا تمثل تقدماً بالضرورة. ومشروع المقترح المعروض علينا اليوم يتطلب وقتاً أطول بكثير لإجراء مداولات مفصلة وشاملة وشفافة، بما في ذلك التماس المشورة القانونية ذات الصلة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من حيث ضمان سلامة ونزاهة المنصة التكنولوجية التي ستستخدم. وأخيراً، لا يمكن تفويض قدسية قاعة الجمعية وحضور ممثلي الدول الأعضاء شخصياً عند اتخاذ القرارات.

فنجاح تعددية الأطراف يتوقف إلى حد كبير على نجاح الجمعية العامة. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، دعونا نستخدم هذا المعلم الهام في بذل جهود حقيقية لتعزيز دور الجمعية العامة في وضع جدول الأعمال العالمي عوضاً عن اتخاذ خطوات يمكن أن تضعف مصداقيتها وسلطتها.

السيد إيلنيتسكي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أسلط الضوء على عدة نقاط تتعلق بأساليب عمل الجمعية العامة بصفتي الوطنية.

كلنا يعمل الآن في ظروف غير مسبقة بالنسبة للأمم المتحدة بسبب جائحة فيروس كورونا، التي أثرت بشدة على كل نواحي حياتنا وزادت من تفاقم التهديدات القائمة. وفي الوقت نفسه، علينا أن نتعامل مع القيود المفروضة لمكافحة الوباء على أنها فرصة لتعزيز تعاوننا في التغلب على القيود والمشاكل القائمة. وقد آن الأوان لكي تستعرض المنظمة أساليب عملها حتى تتمكن من الاستجابة بالشكل المناسب للتحديات الراهنة. وبعد انتهاء هذه الأزمة، يجب أن تكون لدى الأمم المتحدة

المفتوحة والشاملة والموضوعية مع عضوية الأمم المتحدة بشأن مسألة العدوان المسلح على بلدي خلال الجزء المستأنف من الدورة الحالية ستسهل استعادة الأراضي السيادية لبلدي وتسهم في دعم المبادئ والقيم المكرسة في الميثاق، فضلا عن أنها تخدم مسألة تنشيط الجمعية بشكل هادف.

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه إذا كان عملنا المشترك بهدف تنشيط أعمال الجمعية العامة قد حقق نتائج ملموسة بالفعل، فإن هناك مجالا كبيرا للتحسين من أجل أن تكون هذه الهيئة وقراراتها فعالة، بما يحفظ إرث المنظمة.

السيدة لحميري (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): بداية، يود وفدي أن يشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن البندين المزدوجين لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنهنئ بحرارة السيدة غونزاليس لوبيز، الممثلة الدائمة للسلفادور، والسيد ميلينار، الممثل الدائم لسيلوفاكيا، على تعيينها وإعادة تعيينه كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونود أن نغتتم هذه الفرصة أيضا للإشادة بالعمل المتميز الذي قامت به الرئيسة المشاركة المنتهية ولايتها للفريق العامل المخصص، السيدة بوي، الممثلة الدائمة لغانا.

ولا شك أن عملية تنشيط الجمعية العامة قد نالت نصيبها من الصعاب خلال الدورة الحالية، بسبب الحالة غير المسبوقة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. ومع ذلك، تمكنا من اختتام عمل الفريق العامل المخصص بنجاح. وهذه الدورة، التي تصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ضرورية للحفاظ على أهمية المنظمة وضمان فعاليتها. وعلى مدار ٧٥ عاما نسترشد بالأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة في علاقاتنا الدولية. ومن شأن تنشيط الجمعية العامة أن يسهم بشكل كبير في تعزيز منظومة الأمم المتحدة بأكملها وكذلك تعددية الأطراف.

للمناقشات. والفترة المطولة التي حرمت فيها الجمعية من إمكانية اتخاذ القرارات بالتصويت تكشف بوضوح عن الحاجة إلى ضمان قدرتها الكاملة على العمل وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي في أي ظروف استثنائية.

وإذ احتفلنا مؤخرا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للميثاق، أود أن أذكر بأن الدول المؤسسة في سان فرانسيسكو، ومنها أوكرانيا، وافقت على أن الجمعية العامة ينبغي أن تكون قادرة على اتخاذ قراراتها بالتصويت، وبالتالي تجنب الأخطاء الإجرائية التي ارتكبتها عصابة الأمم، سلف المنظمة. ومن ثم، فقد وصلنا إلى نقطة لم يعد من الممكن عندها السماح للجمعية العامة بأن تقف مكتوفة الأيدي، نظرا للظروف التي يمر بها العالم قاطبة. وينبغي أن تكون الجمعية العامة مُلمة بأحدث التطورات فيما يتعلق بالتكنولوجيات وأن تكون قادرة على توفير إمكانية التصويت الإلكتروني على مسائل في حالات استثنائية عندما لا يكون إجراء اقتراح سري مطلوبا. لذلك، فإننا نؤيد مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، كما هو معروض علينا اليوم، وأصبحنا من مقدميه.

وأود أن أتطرق كذلك إلى موضوع تعزيز سلطة الجمعية العامة. ما زلنا نشهد محاولات لإعاقة السلطة الخاصة للجمعية للنظر في المسائل التي تعرضها عليها الدول الأعضاء. وأشار هنا إلى التصويت المسجل على إدراج بنود في جدول الأعمال، بما في ذلك البند ٦٥ المعنون "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا". وفي حين أن نتائج التصويت كانت غنية عن البيان في كل دورة، أود أن أؤكد على أنه لا يمكن اعتبار الجمعية فعالة أو على مستوى التحديات الراهنة إذا كانت هناك محاولات مستمرة لتجنب النظر في المسائل الملحة. ونعتقد أن الجمعية، بوصفها الجهاز التداولي والتمثيلي الرئيسي للأمم المتحدة، ملزمة بموجب الميثاق بمناقشة أي مسائل، بما في ذلك ما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. كما أنني على ثقة بأن المناقشات

وفيما يتعلق بأساليب عمل الجمعية العامة، نؤيد الجهود الرامية إلى زيادة المساواة بين الجنسين داخل الأمم المتحدة، ونثني على التزام الأمين العام والتدابير الرائعة التي اتخذها لضمان المساواة بين الذكور والإناث، وهو ما تحقق بالفعل على مستوى كبار المسؤولين، وكذلك بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة كافة. ويرحب المغرب بالجهود الرامية إلى جعل عملية اختيار وتعيين المرشحين لمنصب الأمين العام وغيره من المناصب العليا في الأمم المتحدة شاملة وشفافة وكفؤة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لهذه العملية أن تسمح باستمرار تنفيذ إصلاحات الأمين العام الجريئة.

وقبل أن أختتم بياني، أود التأكيد على أن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة تتطلب الالتزام المستمر من جميع الدول الأعضاء، فضلا عن الإرادة السياسية الحقة اللازمة لتنفيذ ذلك الهدف النبيل. والمغرب يجدد التزامه بمواصلة الإسهام بشكل فعال وبناء في عمل الفريق العامل المخصص.

وأخيرا، يعرب المغرب عن تأييده لمشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1 المعنون "إجراء اتخاذ القرارات في الجمعية العامة عند تعذر انعقاد الجلسات بالحضور الشخصي".

السيد مافرويانيس (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): إن ملاحظاتي تكمل البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل ليختنشتاين باسم المجموعة الأساسية.

انضمت قبرص إلى مقدمي مشروع المقرر الرئيسيين A/75/L.7/Rev.1، لأننا نؤمن بقوة أن كل الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة ينبغي أن تكون قادرة على تنفيذ ولايتها بالكامل ودون انقطاع، دون تقييد نطاق عملها أو حقوق أعضائها، بغض النظر عن الظروف التي تحيط بنا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تجربتي مؤخرا كرئيس للجنة الخامسة أثبتت أن المنظمة قد

وبالنسبة للمغرب، فإن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة ترتبط ارتباطا مباشرا بالإصلاح الشامل للمنظمة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا للإصلاحات الهامة التي بادر بها الأمين العام، والتي سمحت نتائجها الإيجابية للأمم المتحدة بالفعل بمواجهة التغييرات المعقدة والمتعددة الأبعاد في عالمنا بشكل أفضل. وأود أن أذكر الجمعية بأن السيد أنطونيو غوتيريش طرح تلك الإصلاحات كجزء من حملته للفوز بمنصب الأمين العام، وأود تهنئته على الوفاء بوعوده للدول الأعضاء، مؤكدة له دعمنا لمواصلة تنفيذ تلك الإصلاحات والاضطلاع بإصلاحات جديدة. ونرحب بالتقدم الملموس والبناء المحرز في السنوات الأخيرة في تنشيط أعمال الجمعية العامة بفضل جهودنا المشتركة والمردود الناجح لمبادرة الفريق العامل المخصص. ونحث الدول الأعضاء كافة على الاستمرار بنفس الروح لتعزيز المكاسب التي تحققت في الدورات السابقة.

ونحيط علما مع الرضا بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة، خاصة إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، لتنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن تنشيط أعمالها وضمان سلاسة انعقاد اجتماعاتنا وغيرها من الأنشطة داخل المنظمة. وفيما يتعلق بأزمة السيولة المالية التي ما زالت المنظمة تواجهها، فقد اتخذ الأمين العام إجراءات ملموسة، ونرحب بسرعة بدء العمل بها وفعاليتها. وفي سعينا المشترك لتنشيط الجمعية العامة وضمان سلاسة أداء المنظمة، علينا أن نسعى جميعا لضمان أن تتوفر للأمم المتحدة الوسائل الإدارية والمالية اللازمة لأداء عملها على أكمل وجه. كما نشيد بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال للعمل الممتاز الذي تم إنجازه لضمان الميزانيات المتوازنة اللازمة لأداء المنظمة لمهامها على نحو سليم.

ومن المهم مواصلة العمل على زيادة أوجه التآزر والاتساق فيما يتعلق بنود جدول الأعمال واللجان المختلفة، وضمان مواءمة جدول أعمال الجمعية العامة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

دون تغيير للمبادئ الأساسية للمشروع. والمعروض علينا اليوم هو نتاج حل توفيقى. وكنا نود أن يعتمد بالإجماع، وبعد أن رأينا تعذر ذلك، لم يعد أمامنا خيار سوى التصويت أو إغفال المبادرة. ولا ينبغي لأي بلد أن يرى أن مشروع المقرر هذا يتعارض مع مصالحه. وعلى الرغم من أننا قد لا نتشاطر بالكامل المخاوف التي أعربت عنها دول أخرى، فإننا عازمون تماما على العمل معها لتجنب أي إساءة استخدام. إنها مسؤوليتنا الجماعية أن نعمل معا لتحسين الوصول إلى التكنولوجيا وتعزيز أمن المنصة المستخدمة. وإنني مقتنع بأن ذلك جزء من واجبنا اليوم. وينبغي أن نحكم على مشروع المقرر المعروض علينا على أساس الكيفية التي يخدم بها مصالحنا الجماعية من خلال الحفاظ على دور الجمعية العامة، الذي لا غنى عنه، ومصداقيتها ونزاهتها.

السيد ملبنار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وأود أن أضيف بعض النقاط بصفتي الوطنية.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة العامة اليوم، التي تندرج في صلب الأمم المتحدة - تمكين الجمعية العامة من أجل الاضطلاع بدورها المركزي بحسب ميثاق الأمم المتحدة، حتى تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات العالمية الراهنة والتصدي لها. وإذا احتفلنا توا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن الطريقة التي نعمل بها والأهداف التي نريد تحقيقها أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك، ينبغي أن نسعى جاهدين إلى اغتنام هذه الفرصة لمزيد من التأمل في المسألة والاتفاق على نتائج ملموسة.

لقد كان شرفا عظيما لي ولبلدي توجيه المفاوضات بشأن مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورتين السابقتين، إلى جانب زميلي الرئيسين المشاركين، السفيرين سيما سامي باخوس، من الأردن، ومارتا أكيا بوي، ممثلة غانا. وبتنقة ودعم

تجد نفسها في موقف صعب للغاية ما لم يكن لديها آلية لاتخاذ القرارات في كل الأوقات.

وكبلد صغير، تحتاج قبرص إلى أن تتاح للجمعية العامة الأدوات اللازمة لأداء مهامها، بغض النظر عما إذا كانت الظروف صعبة أو يسيرة. إن استمرار العمل أمر لا بد منه، حتى في الظروف الصعبة. وبالنظر إلى سبب وجود الأمم المتحدة، لا يمكن لنا أن نقول لأي سبب من الأسباب إن المنظمة توقفت عن العمل. وفي حين كان العالم ينتظر هذا العام أن تقدم الأمم المتحدة حلولاً في الوقت المناسب لأزمة عالمية متعددة الأبعاد مثل جائحة فيروس كورونا، ظنا منه عن حق بأن الأمم المتحدة فريدة في الجمع بين الخبرات في كل جوانب الأزمة والقدرة التي لا مثيل لها على تنسيق التعاون الدولي، كانت المنظمة في حالة قريبة من الشلل. إن المنظمة هي نحن جميعا، ويمكننا أن نفعل ما هو أفضل. ونحن هنا اليوم لهذا السبب.

نحن هنا لمعالجة ثغرة محددة، كشفت عنها أزمة جائحة فيروس كورونا، لكي تتمكن من معالجة الأزمات المستقبلية المماثلة في النطاق والخطورة. ونتمنى ألا نضطر أبدا لاستخدام الإجراء الذي نقترحه هنا اليوم، ولكن ينبغي ألا ننجح عن معالجة مشكلة محددة تواجهنا من خلال حل محدد الأهداف. ولا يمكن السماح لأي أزمة بأن تحرم أي دولة عضو من أهم حقوقها الأساسية في الأمم المتحدة، أي الحق في التصويت.

إن الإجراء المقترح، بكل عيوبه، هو أقرب ما وجدناه، بعد أشهر من المناقشة، إلى أسلوب للتصويت عن بعد يحترم حقوق الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي. ونحن على ثقة بأن جميع الدول الأعضاء ستطبق هذا الإجراء بمسؤولية وستعطي الأولوية للعمل الذي يبرز الدور المركزي للجمعية العامة في المجتمع الدولي المنظم.

ونحن، باعتبارنا من مقدمي مشروع المقرر الرئيسيين، حاولنا جاهدين أن نعالج جميع الشواغل التي استرعى انتباهنا إليها،

من التركيز على كيفية تحسين الأداء والتنفيذ، كثيرا ما نلجأ إلى اعتماد قرارات أو حلول جديدة. وبضمان الامتثال للقرارات، من الممكن أن يعالج الكثير من المسائل المثيرة للقلق بطريقة بسيطة للغاية، بدون حاجة إلى تكرار المفاوضات أو إعادة اختراع العجلة بشأن المسائل ذاتها في أي أو كل دورة. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أيضا أن نستفيد بشكل أفضل من الدروس المستفادة في اللجان الرئيسية فيما يتعلق بتنشيط أعمالها، بما في ذلك النظر في بنود جدول الأعمال كل سنتين وكل ثلاث سنوات، بالإضافة إلى زيادة وتعزيز دور المكتب، الذي أثبت ذلك الدور الهام مؤخرا خلال الجائحة. وفي هذا السياق، سيدي الرئيس، نرحب بالتأكيد بما أشرت إليه من اعترامكم العمل عن كذب مع المكتب ومع رؤساء اللجان الرئيسية.

ثانيا، بينما يوجد اتفاق عام على أن كاهل جدول أعمالنا مُثقل بالأعباء، لم نتحرك حتى الآن لاثخاذ تدابير ملموسة لمعالجة بعض التحديات الحقيقية بشأن هذه المسألة.

ثالثا وأخيرا، إن وباء فيروس كورونا يواصل اختبار استعدادنا وقدرتنا على الصمود. أتمنى أن تتمكن جميعا من القول إننا قد وصلنا بالفعل إلى نقطة يمكننا فيها أن نبدأ في الحديث عن هذه الجائحة بصيغة الماضي. ومن المؤسف أن الأمر ليس كذلك بعد. ولكننا لن نبدأ من الصفر. وعلينا أن نتأمل بطريقة جادة وشاملة في أثر الوباء على عمل الجمعية العامة وأن نعتبر من مختلف الدروس المستفادة من أجل جعل أساليب عملنا أكثر فعالية وأكثر كفاءة في السراء، بل وربما في الضراء. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تلقي التحليل الذي كلف الأمين العام بإعداده والترحيب به وبممثليه في الفريق العامل المخصص لمعالجة تلك المسائل الهامة وذات الصلة. وكما سمعت اليوم، هناك اهتمام كبير بين الدول الأعضاء كافة بتلك المسائل على وجه التحديد. وضمان استمرارية العمل في الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة، خلال موجات أخرى

الوفود كافة، يسرني ويشرفني أن أستمر في العمل كأحد الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة وتحت قيادتكم القديرة وتوجيهكم السياسي، سيدي الرئيس. وأتطلع إلى العمل مع الممثلة الدائمة للسلفادور، السفيرة إغريسيلا أراسلي غونزاليس لوبيز، في هذا الشأن. ويشرفنا معا الاضطلاع بمسؤوليتنا الهامة خلال هذه الدورة، ونحن ملتزمان تماما ببذل قصارى جهدنا في توجيه جهود الدول الأعضاء في الفريق العامل المخصص. وأود مخلصا أن أدعو الدول الأعضاء كافة إلى الانخراط والمشاركة والعمل معنا بفعالية، فهذا جهد مشترك. ولا يمكننا أن نحقق النتائج المنتظرة والمرجوة إلا بالعمل معا.

في دورات سابقة، رأينا الجمعية العامة تحقق إنجازات هامة في ما يتعلق بالتنشيط، تراوحت بين مسائل محددة، مثل تعزيز عملية تعيين الأمين العام، وتبسيط أساليب عملها بشكل عام. وأعتقد اعتقادا راسخا أن القرار ٣٤١/٧٣، الذي اتخذ خلال الدورة الثالثة والسبعين وتم تأكيده من خلال التمديد الفني في الدورة السابقة، لا يُبسط أساليب العمل ويوجزها فحسب، بل يوفر أيضا أساسا متينا لمواصلة المناقشات المجدية وتحديد المزيد من الحلول العملية المنحى. وقد أشار العديد من الزملاء والوفود إلى النتائج التي تحققت سابقا في المجالات التي تتطلب بذل المزيد من الجهود المتضافرة، وأود أن أطمئن جميع الوفود إلى أننا ننصت باهتمام. وجميع النقاط التي يبدو أنها ستدرج وتعالج بعناية فائقة.

وأود أن ألقى الضوء على بعض النقاط التي نعتقد أنها لا تزال ذات صلة وثيقة بالعملية، دون الخوض في كثير من التفاصيل الفنية. أولا، القرارات السابقة للجمعية العامة، ليس تلك المتعلقة بتنشيط الأعمال بالذات فحسب، بل بأي مسألة أخرى ذات صلة بهذا الموضوع على اتساعه، ينبغي أن تنفذ على النحو الواجب. ولنتصارع ونتحرى الأمانة، لقد تأخرنا في تنفيذ الكثير من القرارات والإجراءات المتفق عليها بالفعل. وبدلا

التغلب على التحديات التي تواجهنا في تسيير أعمالنا وضمان استمرار العمل في الجمعية العامة. وحيث أن الظروف الاستثنائية لم تنته بعد، ينبغي لنا أن نتحلى بالفطنة في التعامل مع أي احتمالات في المستقبل، مع الالتزام بالنظام الداخلي للجمعية العامة.

إن قوة الجمعية العامة تكمن في قدرتها الفريدة والجامعة بين كل البلدان. فهذه الجمعية رمز ومظهر عملي لتعددية الأطراف. والذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة تتيح فرصة فريدة للبناء على الإنجازات التي تحققت لتعزيز الأمم المتحدة وتعددية الأطراف ككل. ولضمان أن تستمر الجمعية العامة في القيام بدورها بطريقة شاملة وتعاونية، علينا جميعاً أن نضطلع بدورنا للحفاظ على طابعها الحكومي الدولي الشامل والتشاورى والديمقراطي. وتعتقد بنغلاديش أن تنشيط أعمال الجمعية العامة يظل جزءاً لا يتجزأ من الجهود الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة ككل. وفي هذا السياق، تقدر بنغلاديش الاتفاق على أن القرار ٣٤١/٧٣ سيشكل الأساس لكامل عملية الفريق العامل المخصص. وترحب بنغلاديش أيضاً باتخاذ القرار ٣٠٣/٧٤ وكل القرارات السابقة ذات الصلة بتوافق الآراء، ونتطلع إلى مشاركة بناءة ماثلة بين الوفود خلال الدورة الحالية.

إن ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإزالة التكرار والتداخل، وتعزيز التكامل في النظر في المسائل ذات الأهمية والتفاوض بشأنها، كلها من الأولويات بالنسبة لكثير من الدول الأعضاء. ومواءمة جدول أعمال الجمعية مع أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمر حيوي أيضاً، ونعتقد أنه لا يزال هناك مجال للتحسين. وفي هذا الصدد، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تكليفي أنا وبلدي وصديقتي العزيزة السفيرة داريا بافداز كوريت بتسيير عملية مواءمة جدول الأعمال. ونتطلع إلى الحصول على دعم جميع الدول الأعضاء في إنجاز تلك المهمة الهامة بطريقة شاملة وتشاورية ومثمرة.

محملة من الوباء، أو أي تهديدات ماثلة في المستقبل، ينبغي أن يكون أمراً حتمياً لنا جميعاً.

وفي الختام، ينبغي أن نواصل قطع أشواط سعياً إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تنشيط الجمعية حتى نجعلها هيئة تداولية وفعالة حقاً تمثلنا جميعاً. ونتطلع، وفدي وأنا شخصياً، إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، ومع الدول الأعضاء، في عملية موجهة نحو تحقيق النتائج خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية بغية زيادة تحسين قدرة المنظمة على الإسهام المجدي في السلام والرخاء والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وهذا هو هدفنا الأسمى ومبدأ هام. مرة أخرى أشكركم، سيدي الرئيس، على ثقتكم وقيادتكم. ونحن ملتزمون تماماً بالعمل معكم طوال هذه الدورة.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم، وعلى تشاطر آرائكم معنا بشأن الحاجة إلى تنشيط الجمعية العامة والتمسك بقيم ومبادئ تعددية الأطراف.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود أن أهنئ الصديقين العزيزين، السفيرة إغريسيلدا غونزاليس لوبيز والسفير ميكال ملينار على تعيينهما كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وأود أيضاً أن أعرب عن عميق تقديري للسفيرة مارتا بوبي والسفير ملينار على قيادتهما القديرة في توجيه أعمال الفريق العامل خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

واستجابة للحالة غير المسبوقة التي فرضها وباء فيروس كورونا، كان على الدول الأعضاء أن تتكيف مع واقع جديد في إدارة عمليات الجمعية العامة. ونشكركم، سيدي الرئيس، ونشكر كل الوفود على ما أبدىتموه من مرونة وروح التوفيق في

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على الدور الهام للفريق العامل المخصص، مؤكدة للجمعية أن بنغلاديش ستواصل المشاركة بطريقة بناءة في أعمال تلك المحافل حتى تتمكن من إحراز تقدم ذي شأن هذا العام.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد مالطة البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل ليختنشتاين باسم المجموعة الأساسية.

وبصفتي الوطنية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الرؤساء المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط عمل الجمعية العامة خلال الدورات السابقة على إدارة العملية في ظل ظروف صعبة، وأهنئ الرئيسين المشاركين اللذين تم تعيينهما مؤخراً، ونتعهد لهما بدعمنا الكامل.

حرصاً على الوقت، وكعضو في المجموعة الأساسية، سأركز في بياني على مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1 المعروض علينا اليوم. إن أهمية تنشيط أعمال الجمعية العامة قد أكدتها الطريقة التي تأثر بها عملنا جراء جائحة الفيروس التاجي. لقد قبلنا أن الامتناع عن حضور الاجتماعات شخصياً قد يكون جزءاً من طريقة مكافحة انتشار هذا الفيروس. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي بنا ظروف أخرى إلى إلغاء الجلسات بالحضور الشخصي.

ونثني على الأمم المتحدة لمنعتها عندما تواجه هذه الحالة غير المسبوقة، حيث لم تدخر وسعاً بالأدوات المتاحة لها في ذلك الوقت. ومع ذلك، سيكون من غير المسؤول من جانبنا ألا نتعلم من دروس الأشهر القليلة الماضية وألا نتكيف مع الأوقات بالاستحداث والإضافة إلى مجموعة أدواتنا لضمان أن تظل الأمم المتحدة ذات أهمية وفعالية، خاصة عندما يواجه العالم من حولنا تحديات رهيبية ويتطلع إلينا للقيادة والتوجيه والحلول. ولذلك، من الأهمية بمكان النظر في السبل الممكنة التي يمكن أن تساعدنا

إن مكتب رئيس الجمعية العامة يؤدي دوراً مهماً في الاضطلاع بولاية الأمم المتحدة. وما من بديل عن تعزيز مكتب الرئيس وتزويده بالموارد الكافية، بما في ذلك الموارد البشرية الإضافية، على أساس دائم من الأمانة العامة، بهدف تحسين حفظ السجلات والمساعدة على الاستمرارية من دورة إلى دورة. وفي هذا الصدد، فقد أحطنا علماً بشكل إيجابي بالتطور التدريجي الذي تحقق حتى الآن. والممارسة المرعية في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتعيين رئيس الجمعية العامة هو تطور نرحب به. وينبغي الاستفادة أكثر من هذه الممارسات وتكرارها في التعيينات الأخرى، حيثما كان ذلك ممكناً.

كما نؤيد المبادرة الرامية إلى ضمان التنفيذ السليم لميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بالعلاقة الوظيفية بين أجهزتها الرئيسية، وبالأخص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونثني على الحوار المنتظم الذي يعقده رئيس الجمعية العامة مع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي للفريق العامل أن يقترح علينا كيف يمكن تحسين التآزر والاتساق والتكامل بين جداول أعمال الجمعية ولجانها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، فضلاً عن التفاعل مع مجلس الأمن.

وبنغلاديش تواصل الاهتمام بجدية بإصلاح أساليب عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية وترحب بالتقدم الذي أحرزته اللجان في تحسين أساليب عملها. ونحن نفهم أن أساليب العمل ما هي إلا خطوة نحو تحسينات جوهرية أخرى ترمي إلى استعادة وتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها. وفي هذا السياق، نرى أن من المفيد تعميم بعض تدابير الكفاءة تلك في جميع اللجان. ونشدد أيضاً على الحاجة إلى تفهمنا وتصميمنا جماعياً على ضمان الأهمية الواجبة للجزء الخاص بالمناقشة العامة من الدورة السنوية للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نكرر آراء الكثير من الدول الأعضاء بشأن العدد المتزايد من الفعاليات والأنشطة الجانبية التي تعقد بالتوازي مع مناقشة الجمعية العامة.

تلك الوثيقة، التي تعتبر حاسمة الأهمية في استجابتنا للأزمة، لو لم تتمكن من الاجتماع شخصياً. إن السماح بقوة النقض لـ ١٩٣ دولة في حالات تكون فيها الحاجة إلى استجابة الجمعية العامة ملحة للغاية يقوض الدور القيادي للأمم المتحدة والدور المركزي للجمعية العامة، وهي الضامن الرئيسي للمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء داخل الأمم المتحدة.

وفي الرسالة نفسها، سيدي الرئيس، أكدتم أيضاً أن توافق الآراء في ازدياد بشأن أهمية قدرة الجمعية العامة على الاضطلاع بواجباتها في أي ظرف من الظروف. وتشهد على ذلك مجموعة كبيرة من مقدمي مشروع المقرر اليوم ينتمون إلى مختلف الأقاليم. ولكن للأسف، لم نتوصل إلى توافق في آراء. وقد نتفق جميعاً على أن التصويت الإلكتروني ليس مثالياً. وعليه، فإنه لا يقصد به أن يكمل أو يحل محل اتخاذ القرارات شخصياً. ومشروع المقرر هذا يقصر التصويت الإلكتروني على الظروف النادرة والاستثنائية عند تعذر انعقاد الجلسات والتصويت بالحضور الشخصي مما يعوق قدرة الجمعية على أداء مهامها لفترة طويلة من الزمن.

وإذا كانت تلك الظروف نادرة جداً واستثنائية، هل سنحتاج إلى هذا المقرر مرة أخرى؟ نأمل ألا نحتاج إلى ذلك. ولكن، فلنتأكد من وجود هذا المقرر لدينا لكي نستخدمه عند الحاجة إليه - في الأسابيع القليلة المقبلة وربما في السنوات القادمة. وإذا ما توصلنا مع الوقت إلى توافق آراء ما بشأن وسيلة أفضل للتصويت عندما لا يكون التصويت شخصياً ممكناً، سيظل مشروع المقرر المعروض علينا اليوم بمثابة حل قابل للتطبيق في غضون ذلك.

السيدة غونزاليس لوبيز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): السلفادور تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وأود أن أشكر الرئيسين المشاركين السابقين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، السفيرين ميكال

على المضي قدماً في العمل الهام للجمعية العامة حتى عندما يتعذر علينا الاجتماع. وعندما لا يكون اعتماد القرارات بتوافق الآراء ممكناً، فإن آلية تمكن من استخدام التصويت الإلكتروني هي إحدى الطرق التي تسمح لنا بمواصلة بلوغ أهدافنا، بما يتجاوز عمليات التمديد الفني التي شهدناها. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تأييدنا لإجراء اتخاذ القرارات في الجمعية العامة عند تعذر انعقاد الجلسات بالحضور الشخصي.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم. وأريد أيضاً أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية، وكذلك بصفتنا عضواً في المجموعة الأساسية. واسمحوا لي أن أشكر الرؤساء المشاركين السابقين وأهنئ من تم تعيينهما حديثاً، وأواصل مناقشة مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1 بشأن التصويت الإلكتروني.

إن مشروع المقرر الذي نحن بصدد التصويت عليه ليس مجرد مقرر آخر. بل إنه وثيقة ذات أهمية بالغة تكفل للأمم المتحدة الحفاظ على قيادتها العالمية وللجمعية العامة دورها المركزي في الأمم المتحدة، في كل الظروف. لقد أوضحتم، سيدي الرئيس، في رسالة موجهة إلينا جميعاً، أنه يجب أن تتمكن الجمعية العامة من الاضطلاع بمهامها في أي ظرف من الظروف. وأنا أتفق معكم تماماً. وإن جائحة فيروس كورونا قد أثبتت لنا أنه في أوقات الأزمات نحتاج إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت آخر. ولكي نتخذ في الجمعية العامة إجراءات حاسمة وفي حينها، يجب أن نتخذ من التصويت.

وقبل شهرين، وبعد انتهاء إغلاق الأمم المتحدة مباشرة، اتخذت الجمعية العامة القرار الجامع ٣٠٦/٧٤، بشأن الاستجابة الشاملة والمنسقة لجائحة فيروس كورونا. وعلى الرغم من أن اثنتي فقط من الدول الأعضاء صوتتا ضده، مع امتناع دولتين أخريين عن التصويت، ما كنا سنتمكن من اعتماد

ولذلك، تعتقد السلفادور أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتوعية عامة الجمهور بأهمية عمل الجمعية العامة وأولوياتها ودورها، وقد رحبنا بالجهود التي بذلت في الدورات السابقة لتعزيز زيادة المشاركة. وعلينا أن نواصل تشجيع المشاركة النشطة وزيادة تمثيل الأقاليم كافة في المناقشات. كما أن علينا أن نستمع، كلما أمكن، إلى الأطراف الأخرى ذات الصلة التي قد تشارك بأفكار من شأنها أن تشرى مناقشاتنا.

ويعتقد بلدي أن من الأهمية بمكان أن نضمن أن يكون عمل الجمعية العامة متسقا مع الركائز الثلاث للأمم المتحدة وأن يسهم في تنفيذها. وإذ بدأنا عقد العمل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، فضلا عن الصكوك والاتفاقات المتعددة الأطراف الأخرى الضرورية لعملائنا، ترى السلفادور أن من الأهمية بمكان أن تكون الوثائق الصادرة عن هذه المنظمة ذات منحى عملي قدر الإمكان ومتسقة مع أولوياتها. ونعتمد أن من الضروري مواصلة تعزيز الإنصاف والتنوع داخل الأمم المتحدة، مع مراعاة عالمية عضويتها ومبدأ المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء. ومن المهم أيضا مواصلة البناء على النتائج التي تحققت حتى الآن في مجال المساواة بين الجنسين في المنظمة.

وخلال هذه الدورة، سننظر بلا شك في مسائل أساسية ستترسي أسس عمل الأمم المتحدة بعد وباء فيروس كورونا. وخلال الأشهر القليلة الماضية، وبسبب القيود التي فرضتها الأزمة، كان علينا أن نمضي قدما وأن نشجع على زيادة فرص الوصول إلى التقنيات الحديثة بسرعة غير مسبوقة. ونرى أنه من الضروري أن نواصل السعي إلى إيجاد أساليب عمل إبداعية ومبتكرة بما يسمح لنا بالاضطلاع بولايات الجمعية العامة حتى أثناء الأزمات. وتحقيقا لتلك الغاية، نحتاج إلى تمويل فعال ومستدام لزيادة كفاءة منظمنا. وترى السلفادور أن السبيل الأمثل لاستخدام الموارد هو تسخيرها لحل المشاكل الكبرى

مليار، الممثل الدائم لسيلوفاكيا، ومارتا بوي، الممثلة الدائمة لغانا، على قيادتهما التي مهدت الطريق لنتائج مرضية.

تعد مناقشة اليوم في ظروف لم يسبق لها مثيل، تخيم عليها أزمة كشفت عن أهمية تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف كاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين. وعتقد السلفادور أن تنشيط أعمال الجمعية العامة يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى، نظرا للتحديات الجمة التي تواجهها المنظمة، وكذلك الحوكمة العالمية. وفي هذا الصدد، نود ذكر عدد من العوامل التي نعتقد أنها ذات صلة بالعملية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة، وبعد ثلاثة عقود تقريبا منذ أن بدأت الجمعية العامة رسميا في مناقشة تنشيط أعمالها، تعتقد السلفادور أن هذه العملية عنصر رئيسي في إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز تعددية الأطراف. ولذلك، يعتقد بلدي أن من الأهمية بمكان أن نواصل تطبيق القرارات الحالية بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، مع محاولة التصدي لأكثر تحدياتنا إلحاحا.

وترى السلفادور أن تعزيز الجمعية العامة يجب أن يمضي جنبا إلى جنب مع تعزيز التآزر والاتساق والتنسيق بين عملها هي والهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة. وترى بلادي أيضا أنه من المهم ألا يغيب عن بالنا أن التنشيط يستلزم ضمان أن تكون الجمعية العامة أكثر فعالية وكفاءة ومسؤولة في تلبية احتياجات مواطني العالم. وبوصفها الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة ذات العضوية العالمية الجامعة، ونظرا لولايتها البعيدة المدى ومسؤولياتها الواسعة، تضطلع الجمعية بدور رئيسي في وضع جدول الأعمال العالمي وإعادة تأسيس الدور المركزي للأمم المتحدة في الخروج بحلول متعددة الأطراف للمشاكل العالمية القائمة والناشئة. ولذلك، من الضروري أن يعكس الجهاز التمثيلي الرئيسي للأمم المتحدة استعداد أعضائه لتكليف عملهم مع شواغل الشعوب وتطلعاتها، مع الحفاظ على التزامهم تجاه الأجيال الحالية والمقبلة.

السيد ياو شاجون (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولاً أن أشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم.

تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي في وقت سابق.

منذ إنشائها قبل ٧٥ عاماً، قدمت الأمم المتحدة إسهامات بارزة في صون السلم والاستقرار الدوليين وتعزيز تقدم المجتمع البشري. والمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أصبحت المعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، كما أن مفهوم تعددية الأطراف وممارستها قد حققا فوائد ملموسة لشعوب العالم. ومع ذلك، يواجه العالم في الوقت نفسه تحديات جديدة، تتمثل في تشابك المسائل الأمنية التقليدية وغير التقليدية، والحالة الأمنية الدولية القائمة، والتحديات على القواعد الدولية، والتحديات للآليات المتعددة الأطراف. إن العالم يحتاج إلى تعددية أطراف وإلى أمم متحدة قوية أكثر من أي وقت مضى.

والجمعية العامة هي بامتياز الهيئة الأساسية بموجب الميثاق والهيئة الرئيسية لاستعراض السياسات في الأمم المتحدة. وتنشيطها يؤثر على المصالح الحيوية للدول الأعضاء كافة وله آثار هامة وبعيدة المدى من حيث تعزيز سلطة الأمم المتحدة ومصداقيتها. والعضوية العامة، ومن ضمنها البلدان النامية، تتوقع أن تواصل الجمعية العامة تحسين عملها والاضطلاع بالمسؤوليات التي أوكلها إليها الميثاق بالكامل.

وفي ضوء تطورات الحالة الدولية والتحديات الكبيرة التي تواجه الأمم المتحدة على مختلف الجبهات، ينبغي للجمعية العامة أن تركز على استعراض ومعالجة المسائل الكبرى ذات الاهتمام العام للدول الأعضاء، خاصة تلك التي تؤثر على المصالح الأساسية للبلدان النامية. وينبغي للجمعية أن تولي مزيداً من الاهتمام والانخراط في مسائل التنمية وأن تضطلع بدور أكبر في تعزيز التعاون الإنمائي الدولي. وينبغي للجمعية ومجلس الأمن

التي ابتليت بها بلداننا، وتكريسها لرعاية أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع وحمايتها. ولذلك، ما فتئت المسألة تشكل أولوية عليا.

وأخيراً، إنه لشرف عظيم لبلدي ولي شخصياً أن أقود المفاوضات بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الخامسة والسبعين، جنباً إلى جنب مع السفير ميلنار، ممثل سلوفاكيا. أشكركم، سيدي الرئيس، على الثقة التي أوليتمونا إياها بتعييننا رئيسين مشاركين. وأنا على يقين من أننا، بدعم من الوفود كافة، سنحقق نتائج تعزز الجمعية العامة وتمكنها من التصدي للتحديات العالمية الراهنة والتغلب عليها.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

سأتوخى الإيجاز الشديد. في السنة الخامسة والسبعين لمنظمتنا، لم يكن تنشيط عملها أكثر أهمية من أي وقت مضى. والنتائج الأولية للمشاورة العالمية التي بدأت احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة تبعث لنا برسالة واضحة. هناك دعم كبير للأمم المتحدة، ولكن هناك حاجة إلى الإصلاح لتهيئتنا لمواجهة التحديات المقبلة. وعلى الرغم من التصورات الإيجابية للأمم المتحدة ودورها في الشؤون العالمية، فقد أشار أكثر من نصف المجيبين على الاستقصاء إلى أنهم يرون عملنا بعيداً عن حياتهم. وعليه، فإن تنشيط جدول أعمالنا مهم للغاية إن أردنا تعزيز تركيزنا وأهميتنا، وهو ما ينبغي أن نفعله بترشيد وتقليص التداخلات والتكرار في عملنا.

وقد أدت أزمة وباء الفيروس التاجي المستمرة إلى تضخم الحاجة إلى التنشيط، وأعطينا مؤشراً على المجالات التي يجب أن نحرز تقدماً فيها. ورأينا في جميع اللجان هذا العام أمثلة على عمليات الانتهاء من وضع القرارات والتمديد الفني للقرارات، بغية تمكيننا من تحديد الأولويات في عملنا والتركيز على ما هو مهم فعلاً. ومهمتنا الآن ترجمة ذلك الزخم إلى تغيير دائم ومستهدف، وينبغي أن نتناول عملية التنشيط هذا العام بمواصلة العمل وإجراء هذا التغيير.

أعربت بلدان كثيرة عن شواغلها وقدمت مقترحات أفضل وأكثر معقولة بشأن نطاق التطبيق وآلية التصويت الإلكتروني، إلا أن البلدان المقدمة لمشروع المقرر لم تكتف بإغفالها، بل الأسوأ أنها قد رفضتها.

وعلى الرغم من انعدام الشفافية والشمولية في التعديلات اللاحقة، فإنها ما زالت تتعجل التصويت على مشروع المقرر بدون تشاور كامل مع العضوية، وهو أمر جائر بشكل يؤسف له. وبدلاً من السعي إلى توافق الآراء، يفرض مقدمو مشروع القرار حلولاً سابقة لأوانها. وبدلاً من السعي إلى إيجاد حلول، فإنهم يقوضون تضامن الدول الأعضاء وسلطة الجمعية العامة. إن استكشاف إجراءات اتخاذ القرارات في ظل ظروف استثنائية، بما في ذلك التصويت الإلكتروني، أمر يمس التطبيق الكامل والشامل للنظام الداخلي للجمعية العامة والمصالح المباشرة لكل دولة عضو، وفعالية عمل الجمعية العامة على المدى الطويل.

وبموجب المادة ١٦٣ والحاوية ٨٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ينبغي أن تحال أي صياغة أو تعديل للنظام الداخلي إلى اللجنة السادسة للجمعية العامة. والصين تؤيد إجراء مناقشات معمقة في إطار اللجنة السادسة للجمعية العامة بشأن التصويت الإلكتروني، والاقتراح الصيني - الروسي، وأي خيارات محتملة أخرى قد تطرحها الدول الأعضاء في محاولة لإيجاد أفضل حل ممكن.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة للحديث عن مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1. كعضو في الفريق الأساسي، يمكن أن أشهد بأن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين قد عقدوا مداوالات مكثفة بغية تأمين أوسع توافق ممكن بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، نقر بأن المشروع النهائي قد لا يحظى بكامل تأييد كل عضو. وهذا أمر غير مستغرب، لأن الإجماع، وإن كان مثالياً، ليس هدفاً واقعياً لكل اقتراح يقدم في الجمعية العامة. وكما ندرك جميعاً، فإن حمل ١٩٣ دولة

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة الأخرى أن تعزز تقسيم العمل والتنسيق فيما بينها، وأن تحترم كل منها ولايات الأخرى. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، ينبغي للجمعية العامة أن تعزز التنسيق والتعاون مع مجلس الأمن وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

بندا جدول الأعمال اليوم معنوناً "تنشيط أعمال الجمعية العامة" و "تنفيذ قرارات الأمم المتحدة". وللأسف، فإن هذين البندين، اللذين يفترض أنهما مكرسان لتعزيز سلطة الجمعية العامة والحفاظ على وحدة الدول الأعضاء، قد استخدمتا لإدخال إجراء التصويت الإلكتروني المثير للجدل، ما يؤدي إلى الانقسام في صفوف العضوية العامة.

والصين ملتزمة بضمان استمرار العمل والأداء الفعال للجمعية العامة في الظروف الاستثنائية عند استحالة انعقاد الجلسات بالحضور الشخصي، ونحن نؤيد ضمان حق الدول الأعضاء في طلب التصويت والمشاركة فيه. غير أن إجراء التصويت الإلكتروني بطبيعته حافل بالثرغرات التي تتراوح بين السياسية والقانونية والإجرائية والفنية. وعليه، فهو ليس بالحل الأمثل، ناهيك عن أن يكون المخرج الوحيد. وفي ضوء ذلك، تقدمت الصين وروسيا بمشروع اقتراح مشترك وخيارات أخرى محتملة لضمان استمرار عمل الجمعية العامة، وتم تعميمه على الدول الأعضاء كافة. وللدول الأعضاء الحق في أن تحاط علماً بالخيارات الأكثر قابلية للتطبيق بحيث يمكن اختيار أفضل مسار عمل ممكن وتطويره، بعد إجراء مناقشات متأنية وشاملة.

مع الأسف، سارع مقدمو مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1 إلى وضع إجراء للتصويت الإلكتروني، رافضين مناقشة وإدماج الاقتراح المقدم من الصين وروسيا وغيرهما من البلدان، واصطنعوا تقليصاً للخيارات الممكنة. ونتيجة لذلك، لم يكن لدى الدول الأعضاء ما يكفي من الوقت أو الفرصة لدراسة الخيارات المختلفة ومقارنة مزايا وعيوب كل منها. وخلال المشاورات،

الحاجة إلى التصويت. وهذا يتطلب بناء التوافق، وهو بالنسبة لنا كدبلوماسيين هو أداتنا الأساسية.

ولهذا السبب، يشدد مشروع المقرر على أهمية إجراء مشاورات نظامية وشفافة ويشارك فيها الجميع، وخاصة في غياب الاجتماعات بالحضور الشخصي. ونحن على استعداد لتقليديا للاضطلاع بالعملية المضنية والمجهد في كثير من الأحيان لتضييق الخلافاتنا وتوسيع مجالات قواسمنا المشتركة، فاحتمال التصويت يلوح في الأفق في نهاية المطاف. وعليه، نرى أن التطبيق العام لمبدأ توافق الآراء يعمل بالتوازي مع عملية التصويت. ولكن في الحالات الاستثنائية التي لا يمكن فيها عقد اجتماعات شخصية، ليست هناك فرصة للتصويت في حالة تعذر الوصول إلى توافق.

أعرف أن قرارات الجمعية العامة كثيرا ما تعتمد بالتوافق، وأعتقد أننا يجب أن نعود نقطة يمكننا عندها أن نعتد مشاريع القرارات دون اعتراض، حتى عندما لا نؤيدها بإخلاص. ولكن أريد أن أكرر أن الدافع لتحقيق توافق الآراء هو قدرتنا على الدعوة إلى التصويت. وهي سمة أساسية لاتخاذ القرار المتعدد الأطراف يجب أن نحميها، لا سيما في الظروف الاستثنائية التي نمر بها.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالرد على الشواغل التي عبرت عنها بعض الدول الأعضاء بشأن إمكانية اكتشاف نشاط إلكتروني خبيث أثناء عملية التصويت الإلكتروني أو بعدها. وأود أن أشير ببساطة، في هذا الصدد، إلى أن وحدة التصويت المسجل إلكترونياً تعمل على منصة e-deleGATE، التي تضم أيضاً وحدتي e-sponsorship و e-speaker. وهذه النظم، وجميعها على دراية بما، تعمل بطريقة مماثلة للآلية التي نقتربها. علاوة على ذلك، فمند حزيران/يونيه، تم تحسين وحدة التصويتات الإلكترونية المسجلة بإضافة مستويات متعددة من الأمن، مثل متطلبات التحقق الثانوي. وهذا لا يعني ضمان أن نظام

عضوا على الاتفاق على نص مشروع مقرر أو قرار هو أمر في منتهى الصعوبة.

ونود أن نذكر الجمعية بأنه بموجب اتفاقية عصبة الأمم، لا تتخذ القرارات إلا بالإجماع فقط. ولم تكن هذه القاعدة تنطبق على مجلس العصبة، الذي يتحمل مسؤولية صون السلام الدولي فحسب، بل كانت تنطبق أيضا على جمعية العصبة، التي تعادل الجمعية العامة اليوم. والأثر العملي لذلك كان إعطاء كل دولة عضو في العصبة، باستثناءات قليلة جدا، قوة حق النقض. وعلى هذا، فإن أي تصويت بـ "لا" من جانب أي دولة عضو كان كافيا لقتل أي مشروع قرار. ومن الدرس المستفاد من هذا الخطأ، قرر مؤسسو الأمم المتحدة أن القرارات ينبغي أن تتخذ بأغلبية الأصوات. والاستثناء البارز، طبعا، ينطبق على الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن عندما يتصرفون بصفتهم دولاً تمتلك حق النقض.

والخلاصة هي أن بلوغ الإجماع يشكل عقبة كبيرة جداً لضمان اتخاذ القرارات المتعددة الأطراف بشكل فعال. وإن تفهمننا ذلك، ووعينا درس عصبة الأمم، يجب أن نعترف بأن آلية التوافق الضمني، التي أصبحنا نعتد عليها كثيرا خلال الأشهر الأولى من الوباء، هي أداة فظة وغير مناسبة لصنع القرار، لأنها توفر فعليا لكل دولة عضو حق النقض. إن عدم ملاءمة تطبيق هذه الطريقة في صنع القرار على كل الظروف هو بالتحديد السبب الذي دعانا إلى المشاركة في هذه العملية. وقد يكون إجراء الموافقة الضمنية مناسبة في بعض الظروف، ولكنه ليس ملائما للمسائل الخلافية حتى وإن كان الخلاف طفيفا. والأمر كذلك، فإنه لا يبيّن توافقا بذاته، لأن من لا يؤيدون أجزاء معينة من مشروع نص لا يجدون ما يحفزهم للمشاركة في المشاورات بفعالية. ويمكن ببساطة خرق عملية الموافقة الضمنية دون احتمال إجراء تصويت بعد ذلك. وهذا يناقض كل ما نسعى جميعا إلى تحقيقه، أي قرارات تتخذ دون

يضطرنا للدخول في وضع لا يمكن أن نجتمع خلاله مثلما نفعل الآن؟ من الآن وحتى نهاية الشهر، أو بحلول كانون الثاني/يناير، هل من المستحيل حقاً أن يكون لدينا وقت لإجراء مزيد من المشاورات لالتئام الجميع وصولاً إلى توافق بشأن هذا المقرر الهام؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر لِيُبدِي بيان بصفته الوطنية.

السيد بصديق (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في الواقع أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية. وإذا سمحتم لي، أود أن أبدأ بالتشديد على عدد من النقاط في ضوء هذه المناقشة.

أولاً، هذه مناقشة مشتركة بشأن بندين من بنود جدول الأعمال، هما البنود ١٢٥ و ١٢٦، اللذان يشيران صراحة إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتنشيط أعمال الجمعية العامة. وتحت هذا العنوان، لدينا مشروع مقرر (A/75/L.7/Rev.1).

وهذا يقودني إلى ما تبادر لوفدي من التساؤلات والشواغل. وعلى حد علمي، فإن عملية التنشيط أطلقت على أساس قاعدة أساسية، ألا وهي التوافق. وإذا كان مشروع المقرر المقدم تحت هذا البند يناقض هذه القاعدة، هل يعني ذلك أننا مستعدون لتجاهل هذه القاعدة في المستقبل والسماح للوفود أن تنادي بالتصويت عندما ترى ذلك ضرورياً، في حين أن كل القرارات السابقة بشأن التنشيط اتخذت بتوافق الآراء؟ وهذه مسألة في غاية الأهمية نظراً لأنها جزء لا يتجزأ من عملية إصلاح الأمم المتحدة، إلى جانب عملية إصلاح مجلس الأمن، المبنية أيضاً على أساس التوافق.

فهل نحن مستعدون للتغاضي عن هذه القاعدة الأساسية في المستقبل لأن مجموعة من الوفود ترفض تمديد المهل الزمنية أو تسمح باستمرار التفاوض حتى تتمكن من التوصل إلى التوافق؟ وعلى أي حال، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء مستقبل

التصويت الإلكتروني لا يمكن اختراقه، ولكن أقول إنه في حالة حدوث أي عمل ضار بدهاءة، يمكن تعليق عملية التصويت.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني الموجز بالإعراب عن كامل دعمنا لكل ما يلزم من عمل لتمكين الجمعية العامة من الاستمرار في عملها دون انقطاع، مهما كانت الظروف. ولهذا، يقر وفدنا بأهمية مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1 بشأن إجراء اتخاذ القرارات في الجمعية العامة عند تعذر انعقاد الجلسات بالحضور الشخصي. ونظراً لأهمية مشروع المقرر هذا ونطاقه وملاءمته، نرى أنه ينبغي اعتماده بتوافق الآراء، لا عن طريق التصويت، كما يُقترح حالياً.

ما هو الداعي الملح لاعتماد هذا المقرر بالتصويت، الأمر الذي لا يسمح بقدر معقول من الوقت لإجراء مزيد من المشاورات التي يمكن أن تؤدي إلى توافق آراء بين جميع أعضاء الجمعية العامة؟ ما هو العامل المحدد زمنياً الذي يتطلب تقديم مشروع المقرر بكل هذا التعجل على أن يتم اعتماده مساء اليوم؟ ماذا وراء هذا المنطق؟ ونظراً لهذه الأسئلة التي يصعب الإجابة عليها، تطالب غينيا الاستوائية بإتاحة بعض الوقت للتشاور من أجل حل مختلف المسائل المتعلقة بشأن هذه المسألة. لقد قدم زميلي سفير جامايكا للتو بعض التفاصيل الإضافية خلال بيانه. وكان من الممكن أن تلقى تلك التوضيحات قبولاً حسناً خلال المشاورات والمناقشات والمفاوضات. إن بلدانا كثيرة لم تشارك في تلك العملية، ونواجه الآن أمراً واقعاً هو ضرورة المشاركة في تصويت على مشروع مقرر له آثار كبيرة جداً على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة.

ولهذا السبب، لن يتمكن وفدنا من الانضمام إلى توافق آراء بشأن التصويت لصالح مشروع المقرر. نعتقد أن مثل هذه القرارات يجب أن تتخذ بتوافق الآراء، كما هو الحال في مجلس الأمن. ولا نرى سبباً لعدم إفساح المزيد من الوقت. هل يُنتظر وقوع حدث كارثي قريباً؟ هل ثمة تنبؤ بتسونامي من شأنه أن

ووفقاً للمادة ١٦٣ والفقرة ١ (ج) من المرفق الثاني من النظام الداخلي، يجوز تعديل النظام الداخلي بعد تقديم تقرير من اللجنة السادسة. وبينما نعلم أن مقدمي مشروع المقرر لا يوافقون على أن مشروع مقرهم يشكل تعديلاً من هذا القبيل، فلا يمكنهم إنكار أن اقتراحهم ينطوي على إجراء لاتخاذ القرارات في الجمعية العامة، وأن هذه القرارات يجب أن تخضع للتحليل القانوني السليم وأن تعد في إطار شفاف وشامل تحت رئاسة محايدة.

وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول إلى تأييد الحل الإجرائي الذي نقترحه، الذي من شأنه أن يساعد على تفادي الانقسام في الجمعية العامة والتوصل إلى قرار مقبول من الجميع. وقد اقترحت روسيا، مع الصين، طريقة لضمان استمرار عمل الجمعية العامة أثناء الأزمات. واستمعنا إلى مقترحات للدول الأخرى. وعلينا أن نحيلها إلى اللجنة السادسة من أجل إيجاد نهج مقبول للجميع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ زميلي الجامايكي أنه ينبغي الفصل بين الأمرين. فلا أحد يشكك في حق أي دولة عضو في طرح مشاريع المقررات والقرارات للتصويت، كما أننا لا نعارض طرح مشاريع القرارات للتصويت في الظروف الاستثنائية. والسؤال يتعلق بالإجراء الذي ينبغي تطبيقه في هذه الحالة. ولكن أثبتت مسألة منفصلة حول ما إذا كان ينبغي اعتماد المشروع المقترح، بشأن مسألة في غاية الأهمية، بالتصويت، الأمر الذي كان يمكن تجنبه وما زال ذلك ممكناً. وإذا كانت المسألة يمكن أن تؤدي إلى انقسام في الجمعية العامة فيما يتعلق بإجراء اتخاذ القرارات، فإن كل القرارات اللاحقة التي ستتخذ باستخدام هذا الإجراء الجديد ستكون شرعيتها موضع شك.

ونطلب طرح القرار الإجرائي للتصويت، ونحث الدول الأعضاء كافة على تأييد حلنا للمشكلة.

عملية التنشيط. هل الأعضاء مستعدون لتجاهل قاعدة التوافق الأساسية من أجل فتح مسار جديد، أي التوافق بالتصويت؟ وهذا أمر لم يحدث أبداً من قبل. وعلى حد علمي، وربما يمكن للأمانة العامة أن تؤكد ذلك، هذه هي المرة الأولى التي تطرح فيها أي مشاريع مقررات أو قرارات تحت هذا البند من جدول الأعمال للتصويت. وكمنسق لحركة بلدان عدم الانحياز، فإننا لم نضطر يوماً لطلب التصويت على مسألة تتصل بتنشيط الجمعية. هل نحن مستعدون للتغاضي عن قاعدة توافق الآراء في الوقت الراهن؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للاتحاد الروسي بشأن نقطة نظامية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): باسم مجموعة من الدول - جمهورية إيران الإسلامية، بوروندي، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصين الشعبية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، جمهورية الكاميرون، كوبا، ميانمار، نيكاراغوا، الهند - تقترح روسيا حلاً إجرائياً بشأن إحالة مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1 إلى اللجنة السادسة، وفقاً للمادة ١٦٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

مشروع المقرر المقدم يدخل تعديلاً على النظام الداخلي للجمعية العامة أو يطبقه بصورة مشوهة أو منقوصة، وهما نفس الشيء في جوهره. ووفقاً لما تنص عليه المادة ٦٧ من النظام الداخلي، لا يجوز للجمعية العامة أن تتخذ القرارات في جلساتها إلا باكتمال النصاب القانوني. ووفقاً لمشروع المقرر قيد النظر، تعتمد القرارات دون اجتماع، على أن يكتمل النصاب القانوني افتراضياً. علاوة على ذلك، تشير المادة ٨٧، المتعلقة بأساليب التصويت، إلى إمكانية استخدام جهاز آلي لفرز الأصوات، لكنها لا تنص على التصويت إلكترونياً. وهناك أيضاً مسائل تتعلق بتطبيق المادة ٨٨، فيما يتصل بالقواعد الواجبة الاتباع أثناء التصويت.

وإن جميع الوفود تدرك أهمية أن تكون الجمعية العامة مهياً في أسرع وقت ممكن في ظل الظروف الراهنة التي يتحدث فيها العلماء المختصون عن الموجة الثانية لكي تتمكن من مواصلة عملها وتفادي أي انقطاع عن العمل. وبما أن مشروع المقرر لا تترتب عليه أي آثار على النظام الداخلي للجمعية العامة ولا يشكل سابقة في هذا الشأن، لا نرى هناك ضرورة لإحالة إلى اللجنة السادسة. وبالتالي، نؤكد على قيام الجمعية العامة بالنظر في مشروع المقرر هذا في هذه الجلسة، ولا نوافق على تأجيل البت فيه أو إحالته إلى اللجنة السادسة، لأن ذلك من شأنه المزيد من التأخير ويعرض الجمعية العامة إلى فراغ له نتائج خطيرة جراء التطورات الصحية القادمة. لذلك، ندعو الدول الأعضاء للتصويت ضد طلب عدم البت في مشروع المقرر اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأطرح الآن للتصويت الاقتراح بإحالة مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1 إلى اللجنة السادسة للنظر فيه، ومطالبة اللجنة السادسة بأن تقدم تقريراً إلى الجمعية عملاً بالمادة ١٦٣ من النظام الداخلي.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، الأرجنتين، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دومينيكا، غينيا الاستوائية، إريتريا، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، كازاخستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، جمهورية تنزانيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أفهم أن ممثل الاتحاد الروسي قد اقترح أن يحال مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1 إلى اللجنة السادسة للنظر فيه، على أن يطلب إلى اللجنة السادسة بعد ذلك أن تقدم تقريراً إلى الجمعية العامة وفقاً للمادة ١٦٣ من النظام الداخلي.

أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء بمزيد من البيانات.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة باسم المقدمين الرئيسيين لمشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1، لمعارضة اقتراح إرجاء البت فيه بإحالته إلى اللجنة السادسة للنظر فيه.

هذا المشروع هو نتاج عملية مشاورات مكثفة بشأن مسألة ظلت ضمن اختصاصات الجمعية لمدة سبعة أشهر. وقد أتيح للوفود وقت كاف لاقتراح التعديلات، وتم التشاور معها في محاولة للتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن حول النص. لهذا السبب، وأخذاً في الاعتبار التأييد الواسع المعرب عنه لمشروع المقرر، فضلاً عن التطورات الأخيرة التي أثرت على الأمم المتحدة، يرى مقدمو مشروع المقرر الرئيسيون أنه من المهم أن تبت الجمعية العامة في مشروع المقرر.

وعليه، فإننا نعارض إرجاء النظر فيه. وقد أحاط مقدمو مشروع المقرر الرئيسيون علماً بالمقترحات الرامية إلى تحسين استمرارية عمل الأمم المتحدة ويعتبرونها مكملة لمشروع المقرر تماماً. وفي الواقع، نحن مستعدون وراغبون في المشاركة في هذه المناقشات.

السيدة آل ثاني (قطر): إن مشروع المقرر المعروض علينا (A/75/L.7/Rev.1) قد أخذ حقه من النقاش خلال الأشهر السبعة المنصرمة.

العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية،
فانواتو

الممتنعون:

أنتيغوا وبربودا، البحرين، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا،
البرازيل، تشاد، شيلي، جيبوتي، مصر، غرينادا، غيانا،
إندونيسيا، العراق، الأردن، مدغشقر، مالي، منغوليا،
نيبال، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، رواندا،
سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السنغال، سنغافورة،
الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، تايلند، تيمور -
ليشتي، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، زامبيا

رفض الطلب بإحالة مشروع المقرر A/75/L.7/Rev.1 إلى
اللجنة السادسة بأغلبية ٣٣ صوتا مقابل ٨٥ صوتا، مع امتناع
٣٥ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستشرع الجمعية في النظر
في مشروع المقرر ومشروع التعديل بعد تعليل التصويت قبل
التصويت. ونظرا لتأخر الوقت، سنواصل المناقشة غدا الساعة
١٠/٣٠ في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت
نام، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا،
بليز، البوسنة والهرسك، بروني دار السلام، بلغاريا،
كندا، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية
التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور،
السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، غامبيا، جورجيا،
ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا،
آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان،
كيريباس، الكويت، لاقتيا، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين،
ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر
مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو،
الجزر الأسود، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، مقدونيا
الشمالية، النرويج، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا،
البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، ساموا، سان
مارينو، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سلوفينيا،
جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، تونغا، ترينيداد
وتوباغو، تركيا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا